المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/09/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

ضحايا سنوات الرصاص يعتصمون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويقررون رفع دعوى ضد الدولة

قررت مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الحاملين للمقررات التحكيمية الصادرة عن « هيئة الإنصاف والمصالحة»، (صدقي رفيق – حمو الشريف – مناف عبد اللطيف –المصطفى ندير)، خوض اعتصام مفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 01/09/2014 والدخول في إضراب عن الطعام، وذلك بهدف تسوية أوضاعهم الاجتماعية المزرية، الحاطة من الكرامة الانسانية، مع رفع دعوى قضائية لدى المحكمة الدولية ضد الدولة المغربية.

وتاتي هذه الخطوة بعد العديد من المحاولات المشروعة والخطوات القانونية كما جاء في بلاغ لهم ومنها : اعتصامات وإضرابات عن الطعام منذ سنة 2010، إضافة الى مراسلة كل الدوائر العليا ذات الصلة بالموضوع ، لكن كل هذه الإجراءات لم تجد نفعا .

وأشار المعتقلون السابقون الى أن أغلب المعتقلين السياسيين السابقين مازالوا يعانون من أوضاعهم الكارثية من أمراض نفسية وصحية واجتماعية جراء التعذيب الوحشي الذي تعرضوا ، اضافة الى وجود مجموعة كبيرة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لم يتم إدماجها اجتماعيا على الرغم من أنهم يحملون المقررات التحكيمية الملزمة للدولة، وأن جزءا آخر ينتظر تسوية أوضاعه الإدارية والمالية . رغم مرور 10 سنوات على إنهاء مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة المتوجة بتقديم تقرير لأعلى سلطة بالدولة ، فإنهم ما زالوا يعيشون أوضاعا أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها أوضاع لا انسانية تفتقر الى أبسط شروط العيش الكريم. فجلهم ان لم نقل جميعهم يعانون مشاكل مرتبطة بالتغطية الصحية وبدفع مصاريفها المتعددة، تعدد الأمراض المترتبة عن أساليب التعذيب النفسي والجسدي الذي مورس عليهم.

وأضاف المعتقلون السابقون أن «المنطق الذي حكم النظام السياسي المغربي والذي دفعه الى تاسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وخلق اللجنة التحكيمية « المستقلة» وإخراج هياة للإنصاف والمصالحة للوجود، هو «طي صفحة الماضي الأليم» وإعادة تشكيل الصورة القاتمة ، إلا أن هذه الاجراءات على الرغم من اهميتها تبقى محدودة ومن دون جدوى على اعتبار أن طي صفحة الماضي الأليم لا يتم إلا بإعادة قراءة هذه الصفحة قراءة تسمح بكشف الحقيقة، إحقاق الحق وإعادته الى أصحابه، جبر الضرر الفردي والجماعي مع إبقاء الحق للضحايا في مقاضاة الجلادين ومتابعتهم قضائيا. كل ذلك من شانه أن يسمح بمصالحة المجتمع المغربي مع مؤسسات الدولة السياسية ويؤسس لمصالحة وطنية ويحقق ما أصبح يعرف في الدوائر السياسية والحقوقية ب «العدالة الانتقالية»..

كما يعتبرون دسترة المجلس الوطني لحقوق الانسان، خطوة أساسية في تفعيل توصيات هياة الانصاف والمصالحة إلا أن مجهودات هذه المؤسسة الدستورية تبقى باهتة أمام مسؤولين وقائمين على تسيير الشأن العام لا يؤمنون بحقوق الانسان ويعتبرونها منتوجا غربيا بل ومعاديا لقيم الهوية المغربية رغما على أنف الدستور وعلى واضعي توجيهاته وعلى صائغيه والمصوتين عليه. للإشارة تعرض المعتصمون – كما جاء في رسالة منهم للجريدة– ليلة الاثنين 01/09/2014في الساعة التاسعة ليلا للترهيب من قبل السلطات المحلية يترأسهم رئيس المنطقة الأمنية وعدد من أفراد الشرطة لأكثر من 3 ساعات لمنعهم من الاعتصام والمبيت أمام المجلس الوطني.

أخبار اليوم المغربية

تقرير أممي أسود يتهم السلطات الأمنية المغربية بانتزاع اعترافات تحت التعذيب

1466/1-3

طالب بمراجعة قانون الإرهاب والتوقف عن الإدانة بناء على الاعترافات فقط

■ الرباط أخبار اليوم ■

يواجه المغرب لحظات عصيبة خلال الأسبوع المقبل بمناسبة عرض تقرير الفريق الأممي المكلف بالاحتجاز التعسفي أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف، الذي أعد في دجنبر الماضي.

التقرير، الذي تتوفر «أخبار اليوم» على نسخة منه، قدم صورة قاتمة عن ظروف الاعتقال وعن ممارسة التعذيب، خصوصا عندما يتصل الأمر بقضايا مرتبطة بأمن الدولة، والإرهاب، أو الانتماء إلى الحركات الإسلامية.

وأشار التقرير الأممي إلى أن الكثيرين «أجبروا» على الإدلاء باعترافات، وانزلت بحقهم أحكام قاسية بالسجن «على أساس مجرد الإدلاء بتلك الاعترافات».

وأكد التقرير تلقي الخبراء الأمميين شهادات من مصادر جديرة بالمصداقية، تفيد بأن المغرب كان «نقطة انطلاق وعبور ومقصد» لعمليات تسليم استثنائي غير مشروعة لمتهمين بالإرهاب، في سياق الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

وانتقد الفريق استخدام القضاة «المفرط» للحبس الاحتياطي، مؤكدا أن الاحتجاز كوسيلة من وسائل العقاب «مازال هو القاعدة، لا الاستثناء»، منتقدا افتقار العدالة المغربية إلى التدابير البديلة للاحتجاز، حيث يمثل اكتظاظ السجون نتيجة لهذا الوضع مشكلة خطيرة، تستوجب التصدي إليها.

بعد تقديمه تشخيصا سيئا للأوضاع الحقوقية بالمملكة، بسط التقرير الأممي توصيات مستعجلة، مطالبا السلطات المغربية اعتمادها، وداعيا الخبراء الأمميين أساسا إلى تعديل قانون مكافحة الإرهاب الذي تمت المصادقة عليه مباشرة بعد تفجيرات الدار البيضاء في ماي 2003، وتدقيق مواصفات الجريمة الإرهابية وتقليل فترة الاحتجاز لدى الشرطة، وهي الآن 96 ساعة قابلة للتجديد مرتين، والمطالبة بإدخال تعديلات على التشريعات الجنائية، بالشكل الذي يضمن حضور المحامين لحظة اعتقال المشتبه بهم، والتأكد من أن جميع المشتبه بهم لهم الحق في التمتع، بفحص سريري من قبل طبيب مستقل للتحقق من اية ادعاءات بممارسة التعذيب، وجُوب قبول القضاء للتحقيق في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة في أية مرحلة من مراحل المحاكمة.

• التفاصيل ص 3

تزامنا مع الدخول السياسي والاجتماعي، تلقت السلطات المغربية أخبار غير سارة من الأمم المتحدة يتضمنها تقرير أعده الفريق الأممي المكلف بالتحقيق في مراكز الاحتجاز التعسفي ستتم مناقشته في الأيام القادمة في مجلس حقوق الإنسان بجنيف

■ أخبار اليوم ■

وضع تقرير أممي جديد القضاء المغربي والأجهزة الأمنية، وخصوصا مديرية مراقبة التراب الوطني، المعروفة اختصارا بـ «الديستي»، في قفص الاتهام، عشية مناقشة مجلس حقوق الإنسان بجنيف تقرير أعده الفريق المكلف بالاحتجاز التعسفي، وذلك بناء على زيارته في شهر دجنبر الماضي لبلادنا.

التقرير قدم صورة قاتمة عن ظروف الاعتقال والتعذيب، خصوصا عندما يتصل الأمر بقضايا مرتبطة بأمن الدولة، والإرهاب، أو الانتماء إلى الحركات الإسلامية أو الانفصاليين الصحراويين. وكشف التقرير أن الفريق العامل وقف على وجود «نمط من التعذيب وسوء المعاملة من جانب أفراد الشرطة»، وخص بالذكر رجال مديرية «الديستي». وأشار التقرير الأممي إلى أن الكثيرين «أجبروا» على الإدلاء باعترافات تحت طائلة التعذيب، وطبقت في حقهم أحكام قاسية بالسجن «على أساس الإدلاء بتلك الاعترافات».

وأكد التقرير، الذي وضع الحكومة في زاوية ضيقة، على أن الخبراء الأمميين تلقوا ادعاءات، من مصادر جديرة بالمصداقية، تفيد بأن المغرب كان «نقطة انطلاق وعبور» لعمليات تسليم استثنائية لمعتقلين وصفها بـ» غير المشروعة»، جرت في سياق الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

وتبنى الفريق الأممي كذلك التقارير التي تتحدث عن ازدياد «الاعتقالات الجماعية والعنف الممارس ضد المهاجرين وملتمسي اللجوء»، من جانب قوات الأمن، خاصة في شمال البلاد.

الوثيقة الأممية لم تخف استياءها الشديد من المسار القضائية المغربية، معتبرة أنه على الرغم من وجود حكم قانوني يسمح بالاستعانة بمحام خلال الـ 24 ساعة الأولى من التوقيف في القضايا الجنائية العادية، يبدو أن تلك الفترة لا يتم احترامها.

وانتقد التقرير، بناء على الإفادات التي توصل بها خلال زيارته، لجوء رجال الأمن إلى ما سماه «ممارسة التعذيب بهدف الحصول على الأدلة أو الاعترافات، في مرحلة الاستجواب الأولي، خاصة في حالات المتهمين في قضايا الإرهاب أو الأمن الداخلي».

وانتقد الفريق العامل استخدام القضاة «المفرط» للحبس الاحتياطي، مؤكدا على أن الاحتجاز كوسيلة من وسائل العقاب «ما زال هو القاعدة، لا الاستثناء»، منتقدا افتقار العدالة المغربية إلى ما سماه التدابير البديلة للاحتجاز، حيث يمثل اكتظاظ السجون نتيجة لهذا الوضع مشكلة خطيرة تستوجب التصدي لها.

كما انتقد الفريق الأممي قيام وكلاء الملك بإيداع عدد كبير من الأحداث في السجون العادي؛ مع العلم أن بعضهم لا تتجاوز أعمارهم 14 سنة، مشيرا إلى أن التقارير التي تم الإطلاع عليها تؤكد تلكؤ هؤلاء الوكلاء في طلب أشكال بديلة للاحتجاز، على النحو المنصوص عليه في المواد 501 إلى 504 من قانون المسطرة الجنائية . وأضاف التقرير أنه كثيرا ما يظل الأحداث رهن الاحتجاز لمدة طويلة قبل إيداعهم في مركز لحماية الأطفال.

وفيما يتعلق بمراكز الاحتجاز بالأقاليم الجنوبية، أكد التقرير أن خبراء الفريق الأممي تلقوا «عددا كبيرا «من الشكاوى المتعلقة بـ»الاحتجاز التعسفي» وشكاوى بشأن «اللجوء إلى التعذيب، وسوء المعاملة» لانتزاع الاعترافات، فضلا عن شكاوى أخرى تشير إلى وجود نمط من اللجوء إلى «القوة المفرطة» في قمع المظاهرات و «إلقاء القبض على المتظاهرين».

في مقابل ذلك، نوه الفريق -في تقريره- بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان بالمغرب وتعزيزها، وأعرب الفريق العامل عن تقديره لاستمرار عملية الإصلاح الهيكلي، الواسعة النطاق، بعد الزيارة التي قام بها، ورحب الفريق العامل باعتماد الدستور 2011، معتبرا إياه «خطوة مهمة» في سبيل تعزيز حقوق الإنسان، كما نوه بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بوصفه المؤسسة الوطنية المستقلة، المكلفة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

مشهد تمثيلي لعملية التعذيب

توصيات أممية لتحسين سلوك الأجهزة الأمنية

بعد تقديمه تشخيصا سيئا للأوضاع، بسط التقرير الأممي توصيات مستعجلة، طالب السلطات المغربية باعتمادها، وقد سبق لمصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، أن ضمن جزءا منها في بنود مشروع المسطرة الجنائية التي يرتقب إحالتها على البرلمان خلال السنة التشريعية المقبلة. ودعا الخبراء الأمميين أساسا إلى:

– تعديل قانون مكافحة الإرهاب الذي تمت المصادقة عليه مباشرة بعد احداث تفجيرات الدار البيضاء، في ماي 2003، وتدقيق مواصفات الجريمة الإرهابية، وتقليل فترة الاحتجاز لدى الشرطة، وهي الآن 96 ساعة قابلة للتجديد مرتين.

– المطالبة بإدخال تعديلات على التشريعات الجنائية، بالشكل الذي يضمن حضور المحامين لحظة اعتقال المشتبه بهم، دون حضور محقق، ودون الحاجة إلى إذن من وكلاء الملك، بما في ذلك ضمن حالات المتهمين بتهديد الأمن القومي والإرهاب.

–التأكد من أن جميع المشتبه بهم لهم الحق في التمتع، بفحص سريري من قبل طبيب مستقل للتحقق من أي ادعاءات بممارسة التعذيب.

–وجوب قبول القضاء للتحقيق في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة في أي مرحلة من مراحل المحاكمة وبالمحاكم.

– تسريع مثول المتهمين أمام القضاء، دون إبطاء.

– مراجعة الأحكام الجنائية التي تستند فقط على اعترافات من أجل تحديد الحالات التي استندت على الإدانة التي تشمل اعترافات انتزعت تحت طائلة التعذيب أو سوء المعاملة، واتخاذ التدابير العلاجية المناسبة.

– ضمان الالتزام الصارم تسجيل لحظة الاعتقال، ولاسيما في الحالات التي تنطوي على المشتبه بهم في قضايا الأمن والإرهاب؛ وضمان إحالة قادة مركز الشرطة والمسؤولين عن التحقيق وضباط الشرطة، بما في ذلك رجال DST، على المسألة الجنائية عن أي احتجاز غير معترف به.

– تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء، والحد من انتشار مراكز الاحتجاز السرية لضمان احترام المادة 23 من الدستور.

بيان اليوم

لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة تشيد بـ«الدينامية الإصلاحية» للمغرب

1/73 18

أشادت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، الأربعاء بجنيف، ب«الدينامية الإصلاحية» للمغرب، وجهوده من أجل ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

وخلال دراسة التقريرين الدوريين الثالث والرابع للمملكة بشأن تفعيل اتفاقية حقوق الطفل، أشاد خبراء اللجنة بالدلالات الإيجابية جدا للإصلاحات التي تمت مباشرتها في السنوات الأخيرة في مجال حماية حقوق الطفل.

وأشاروا، في هذا الصدد، إلى دستور 2011 والتعديلات التي شملت القانون الجنائي وقانون الجنسية، وتعزيز اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا الإجراءات الرامية إلى تأهيل الترسانة القانونية، ومن بينها رفع السن القانوني للزواج إلى 18 سنة.

وفي إطار النقاش التفاعلي مع اللجنة الأممية، وجه المرصد الوطني لحقوق الطفل نداء من أجل دعم قوي للمجتمع المدني لتمكينه من المساهمة بشكل فعال في إعداد أجندة التنمية لما بعد 2015.

كما رحب المرصد بالجهود التي تبذلها المملكة بهدف تشجيع عمل المنظمات غير الحكومية لفائدة المهاجرين، مشيرا إلى أن المغرب يشجع إحداث نسيج جمعوي يعمل من أجل حماية وتتبع وضعية الأطفال المهاجرين.

الصويرة

تعبئة المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في منتدى لحقوق الإنسان

3163 FB

التأم حوالي 40 فاعلا جمعويا يوم السبت الماضي بمدينة الصويرة بمناسبة لقاء تواصلي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش أسفي حول المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي سينعقد ما بين 27 إلى 30 نونبر المقبل بمراكش.

وأكد خالد سرحان، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش أسفي، في تصريح للصحافة، أن هذا اللقاء يندرج في إطار سلسلة من اللقاءات التواصلية والتحسيسية التي تنظمها اللجنة الجهوية على غرار باقي اللجان الجهوية على الصعيد الوطني بهدف التعريف بالمؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان وضمان الانخراط المباشر للمجتمع المدني في جهود تنظيم وبرمجة هذا الحدث العالمي.

وأوضح أن الأمر يتعلق باللقاء الخامس من نوعه الذي تنظمه اللجنة بعد اللقاءات التي نظمت بكل من آسفي وقلعة السراغنة والرحامنة ومراكش بهدف تعبئة الفاعلين الجمعويين من أجل مشاركة فاعلة في هذا الحدث العالمي واستقبال آرائهم وملاحظاتهم وتوصياتهم بهذا الخصوص.

وينتظر مشاركة أزيد من 5000 فاعل وخبير في هذا الحدث العالمي الذي ستنظم في إطاره العديد من الندوات والمنتديات الموضوعاتية والورشات والأنشطة الفنية والثقافية والرياضية.

ويروم هذا المنتدى، بالخصوص، تعزيز فضاء للحوار العمومي حول حقوق الإنسان على المستوى الدولي من خلال بحث المنجزات التي تم تحقيقها في مجال حقوق الإنسان، والتركيز بالأخص على احترام الاختلاف والمشاركة الاجتماعية والتقليص من التفاوتات وتطوير أجوبة مناسبة للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

«أخبار اليوم» تقدم معطيات عن أفعال منظمة تستهدفهم

من يحرك العنصرية ضد الأفارقة في المغرب؟

أسمتهم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في بلاغ أخير بـ« البلطجية »، وتقرير ميداني أنجزته عدة فعاليات، رفقة « مجموعة مناهضة العنصرية »، تحدث عن جرائم تتجاوز الانتهاكات الفردية إلى الأفعال المنظمة تقترف بحق الأفارقة السود بطنجة، وأن السلطات، في الحد الأدنى، تقف متفرجة دون أن تتدخل لحماية حقوق هؤلاء المهاجرين. فما الذي يحدث في طنجة ليرتفع منسوب الاحتقان إلى مستويات غير مسبوقة ؟ « أخبار اليوم » تروي الحكاية من البداية.

مهاجر إفريقي في وقفة احتجاجية ضد العنصرية

■ محمد أحمد عدة ■

«هجومات عنيفة وعنصرية لعشرات الأشخاص، مسجحين بكل أشكال الأسلحة البيضاء، بحق المهاجرين الأفارقة دامت لساعات، وأفضت إلى وقوع العديد من الضحايا». هكذا تحدثت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن أحداث طنجة، التي قالت إن السلطات المعنية لم تتدخل في الوقت المناسب لحماية المهاجرين ضحيتها واعتقال «البلطجية» الذين يرتكبونها.

بلاغ الجمعية لم يقف عند صمت السلطات وبطء تدخلها، بل ذكر أنها «عوض تفهم حالة الغضب التي أصابت رفاق وأصدقاء الضحية الذين خرجوا في مسيرة سلمية اتجاه المستشفى، أقدمت قوات الأمن على اعتراضهم وتعنيفهم، واعتقال 26 منهم، حكم عليهم في أقل من 72 ساعة بشهر موقوف النفيذ وبغرامة مالية قدرها 1000 درهم، مع ترحيلهم إلى بلدانهم، وقالت إن هذا شجع «البلطجية» على المضي قدما في «ممارساتهم الهمجية». فما الذي يجري إذن؟

التقرير الميداني الذي أنجزته فعاليات تعنى بمناهضة العنصرية، وتتوفر أخبار اليوم على نسخة منه، أثبت تورط شباب منظمين في اعتداءات شنيعة ضد المهاجرين الأفارقة أسبوعا قبل «الجمعة السوداء» التي شهدها حي العرفان بطنجة الأسبوع الماضي، حيث ذكرت النساء المهاجرات أنهن وأطفالهن كن ضحايا النهب والسرقة والتهديدات من قبل هؤلاء الشباب المغاربة، كما أن أغراضهن أحرقت ودمرت وأصبحن بلا ماوى.

من البداية..

في السنة الماضية، نظم اتحاد مالك إحدى العمارات بمنطقة بوخالف بطنجة مسيرة رفعت فيها شعارات عنصرية، من قبيل «طنجة أرضي حرة.. والعزي يخرج برا». هذا الحدث كان سببا في دخول بعض جمعيات المجتمع المدني على الخط وإجرائها مجموعة من الاستطلاعات حول بوادر العنصرية التي أخذت تستشري في هذا الحي الموجود على أطراف طنجة المدينة، التي تعتبر رمزا للتعدد والتسامح. وتعمق المشكل أكثر عقب وقوع اضطرابات أمنية في منطقة بوخالف وحي مسنانة بطنجة، إثر خروج مهاجرين أفارقة في احتجاجات بسبب وفاة شاب كاميروني (24سنة) سقط عن سطح عمارة، وتطورت الأمور إلى مناوشات مع شباب مغاربة بحي مسنانة رشق خلالها المهاجرون الأفارقة بالحجارة.

«كانت المسيرة صادمة لكل الحقوقيين»، يلخص هشام راشيدي، الكاتب العام لمجموعة المناهضة للعنصرية والمدافعة عن حقوق المهاجرين بالمغرب، المشهد. قبل أن يستطرد: «حسب معطيات ميدانية وشهادات استقيناها من عين المكان، فإن عناصر من اتحاد الملاك كانوا وراء تهييج مجموعة من

> التمادي من طرف بعض المواطنين في الاعتداء على المهاجرين بسبه أنهم لا يلمسون أية صرامة من طرف الدولة في حق المعتدين

الشباب العاطل، وقاموا معية بعض السكان والتجار المحليين بتحريضهم، بل وقدموا لهم أموالا لإجلاء المهاجرين الأفارقة من الحي. هذه الممارسات جعلت الشعور بالكره ضد الأفارقة ينمو بين بعض السكان، الذين تشجعوا وبدؤوا يتحرشون بالمهاجرين إلى حد أنهم فرضوا عليهم نوعا من حظر التجوال. في المقابل، المهاجرون نظموا أنفسهم وتحركاتهم في تكتل قصد حماية أنفسهم.

«مجموعة مسنانة، التي شاركت في أحداث دجنبر، مجموعة معروفة في المكان»، يقول رضوان، ابن حي مسنانة القريب من الملعب الكبير، وتضم عددا من الشباب المتحرف المستعد لأداء الكثير من الخدمات (انتخابات، شجار منظم)، نقل مفاهيم من مواقع عنصرية، من قبيل: «أنا طنجاوي أكره كل من ليس طنجاويا حتى وإن كان مغربيا».

جغرافيا هناك عوامل عديدة أسهمت في نمو هذه الفئة من الشباب ذوي الميولات العنصرية، منها هامشية حي مسنانة والأحياء المجاورة له، وهو ما يقوي احتكاكهم بالمهاجرين الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء. يعود حسن الحداد للتذكير: «العنصرية عنصريات، إذ نلاحظ تميزا في التعامل مع المهاجر الإفريقي المسلم وغير المسلم، مثلا مقولة السينغالي نجيتاني وقريب من المغاربة تمنحه حصانة نسبية عن المهاجر المسيحي الكاميروني او الغاني». وأيا كانت نوعية التمييز، فإن أغلب الشهادات التي استمعت إليها الجريدة كانت تصب في اتجاه واحد: «عنصريون ناشئون يعيشون بيننا».

يوم الجمعة 15 غشت على الساعة الثامنة صباحا، هاجمت عصابة مكونة من خمسين شخصا، بينهم أطفال المهاجرات الإفريقيات باستعمال السواطير والسكاكين والعصي، فقط لأنهم ضاقوا ذرعا بهن، ولأنهن، حسب المهاجمين، لا يحترمن أوقات الصلاة. كما أنهن يشتغلن في الدعارة، ويستهلكن الكحول في الشوارع، ويحتلن المنازل بطريقة غير مشروعة. وسجل تقرير حقوقي أيضا شهادات تفيد بأن الشرطة لم تتدخل، وأنها كانت سلبية وبطيئة في تدخلها.

مؤشرات خطيرة

هل يتعلق الأمر بتصاعد نزعة عنصرية حقيقية، وتشكل مجموعات في المغرب على غرار النازيين الجدد؟ كان هذا السؤال محور بحث «أخبار اليوم»، الذي حاولت إيجاد إجابة له لدى عدد من الفاعلين الحقوقيين.

قبل سنتين، استفاق سكان طنجة على بعض الرسومات الحائطية الغاضبة، على الأقل أربعة رسومات منها كانت عبارة عن «الصليب المعقوف»، لم ينتبه أحد إلى هذا الأمر، وفسر لدى المسؤولين على أنه تعاطف مع القضية الفلسطينية ضد الصهيونية، لكن حقوقيين كانوا يعرفون مصدر وسبب وجود هذا الرسم على جدران طنجة: «إنهم العنصريون يرسلون رسائلهم». يؤكد ذلك حسن الحداد، الفاعل الحقوقي، ويضيف: «بالفعل إنها ظاهرة تتشكل من طرف شباب طنجاوي يقتدي بشكل أعمى بتجمعات اليمين المتطرف في أوروبا، وذلك بفضل المنتديات العنصرية التي يقبلون عليها بشدة، كما أن المواقع الاجتماعية للمنازعين الجدد أصبحت تستهويهم، والغريب في الأمر أنهم معروفون، ويخرجون في الاحتفاليات ويكتبون على الجدران».

في قلب مدينة طنجة، أفصح هؤلاء الشباب مرارا عن نزعتهم العنصرية، وقاموا بسب وشتم المهاجرين الأفارقة، فئة واسعة منهم يستلهمون من «الهوليغانز، «الأولتراس» ومجموعات تشجع الفرق الرياضية، أو يمكنك أن تراهم في تجمع انتخابي يرفعون أعلام العنصرية، ولديهم نزعة تقليد قوية لدرجة نقل مفاهيم من مواقع عنصرية، من قبيل: «أنا طنجاوي أكره كل من ليس طنجاويا حتى وإن كان مغربيا».

جغرافيا هناك عوامل عديدة أسهمت في نمو هذه الفئة من الشباب ذوي الميولات العنصرية، منها هامشية حي مسنانة والأحياء المجاورة له، وهو ما يقوي احتكاكهم بالمهاجرين الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء. يعود حسن الحداد للتذكير: «العنصرية عنصريات، إذ نلاحظ تميزا في التعامل مع المهاجر الإفريقي المسلم وغير المسلم، مثلا مقولة السينغالي نجيتاني وقريب من المغاربة تمنحه حصانة نسبية عن المهاجر المسيحي الكاميروني او الغاني». وأيا كانت نوعية التمييز، فإن أغلب الشهادات التي استمعت إليها الجريدة كانت تصب في اتجاه واحد: «عنصريون ناشئون يعيشون بيننا».

يوم الجمعة 15 غشت على الساعة الثامنة صباحا، هاجمت عصابة مكونة من خمسين شخصا، بينهم أطفال المهاجرات الإفريقيات باستعمال السواطير والسكاكين والعصي، فقط لأنهم ضاقوا ذرعا بهن، ولأنهن، حسب المهاجمين، لا يحترمن أوقات الصلاة. كما أنهن يشتغلن في الدعارة، ويستهلكن الكحول في الشوارع، ويحتلن المنازل بطريقة غير مشروعة. وسجل تقرير حقوقي أيضا شهادات تفيد بأن الشرطة لم تتدخل، وأنها كانت سلبية وبطيئة في تدخلها.

إنذار حقوقي

في تصريح صحافي سابق للحقوقية خديجة العيناني، قالت إن المغرب إذا أراد فعلا أن يحمي المهاجرين، فعلى الدولة أن تلتزم بالاتفاقيات التي وقعت عليها، وأن تقول لرجال السلطة إن كل من يقوم بأي تجاوز ضد المهاجرين سيعاقب. قبل أن تشدد: «التمادي من طرف بعض المواطنين في الاعتداء على المهاجرين سببه أنهم لا يلمسون أية صرامة من طرف الدولة في حق المعتدين».

عند سؤال الناشطة الحقوقية عن تفشي ظاهرة العنصرية ضد المهاجرين الأفارقة، لم تنف تلك الممارسات، وعلقت قائلة: «لقد كان لزاما في مثل هذه الظروف على المجتمع المدني المغربي أن يتحرك من أجل وقف هذه الانتهاكات ودفع الدولة إلى احترام حقوق المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء، وتعزيز ذلك بخلق شبكات محلية وتولية، وكذلك بتنظيم الأفارقة جنوب الصحراء أنفسهم في جمعيات قصد الدفاع عن حقوقهم، رغم عدم الاعتراف القانوني بهذه الجمعيات».

عنصرية أم حرب عصابات؟

مصدر أمني مسؤول بطنجة قال في تصريح لـ«أخبار اليوم»: «ليس في الأمر أية نزعة عنصرية، هناك الكثير من الصراعات الخفية التي تدور بين المتحرفين الأفارقة، وعصابات مغربية حول النفوذ واحتكار الاتجار في الممنوعات. لدينا الكثير من الأرقام التي تؤكد ضلوع مهاجرين أفارقة في تجارة الممنوعات، والوساطة في الفساد، ويمكن أن نتوجه إلى الملاعي لنجد هناك فتيات إفريقيات يدان بممارسة الدعارة الرخيصة، ومهاجرين ينولون الوساطة وحمايتهن».

منذ حوالي شهر، قامت السلطات الأمنية في طنجة بحملة داخل حي العرفان من أجل إفراغ بعض الشقق التي يحتلها مهاجرون أفارقة بحي العرفان بطنجة، وانتهت الحملة بإفراغ حوالي عشرين شقة سكنية من المهاجرين الذين قاوموا سلطات الإفراغ، بدعوى اكترائهم لهذه الشقق من مواطنين مغاربة مقابل مبالغ مالية شهرية، ما أدى إلى احتراق شقة بشكل كامل.

الحملة بدأت حينما فوجئ أحد المواطنين المغاربة المقيمين بأوروبا باحتلال مسكنه من قبل 15 مهاجرا إفريقيا، فلجأ إلى سكان الحي، الذين دلوه على مجموعة من الشباب المحترف للجريمة لمساعدته على إجلاء الشقة بالقوة، مقابل مبلغ مالي، وهو ما تم فعلا.

تصاعد الخلاف..جعل مصالح الأمن بطنجة تتدخل، استنادا إلى عدد من الشكايات التي وضعها سكان أحياء بوخالف، مسنانة، العرفان، بسبب المواجهات العنيفة والمتكررة بين السكان، الذين يتهمون الأفارقة بإشاعة مظاهر الفساد الأخلاقي وكثرة المشاجرات، وترويج الممنوعات، وإقامة حفلات للجنس والمخدرات، وبينما يرد بعض المهاجرين بالقول إن ترويج المخدرات يقتصر على بعض المهاجرين فقط وأنه لا يمكن تعميم هذا الحكم على جميع المهاجرين، وأن من ضبط منهم في حالة ترويج للمخدرات يجب أن يسري عليه القانون.

غير أن الطالب رضوان يقول: «طبعا هناك لجوء من طرف المهاجرين إلى تحويل أي خلاف إلى الأسباب العنصرية، وذلك لاستمالة الحقوقيين والساكنة المتفهمة، لكن هذا لا يمنع من اقتراف بعضهم لممارسات يعاقب عليها القانون».

هشام راشيدي يؤكد أن عمل مجموعة مناهضة العنصرية اصطدم بحالات حقيقية للعنصرية، معتبرا أن ظهور العنصرية يعود إلى أسباب جذرية، كالتعليم الذي لا يقدم أطروحات تحث على التسامح، وكذا طبيعة التربية التي يتلقاها الفرد داخل الأسرة، «هناك تربية تتم داخل البيوت بناء على أفضلية العرق والديانة، وهذا ما يمكن أن يتحول إلى بذرة كراهية، ثم أسباب مباشرة تعود إلى العامل الاقتصادي والفقر، حين يتخذ الشباب هذا العمل العنصري نوعا من العمل الماجور، وغالب الظن أنهم لم يتشكلوا بشكل تلقائي».

نحو قانون تجريم العنصرية

في السابع من غشت من السنة الماضية، تقدم البرلماني المهدي بنسعيد بمقترح قانون بجرم العنصرية بكافة أشكالها، وكيفما كانت الجهة التي تصدرت عنها تصرفات عنصرية، سواء أجهزة الدولة أم المواطنين.

بنسعيد، وإثناء دفاعه عن مقترحه، اعتبر أن المغرب لم يبق فقط بلد عبور، ولكنه تحول إلى بلد استقبال. البرلماني الشاب ذهب إلى أن قانون تجريم العنصرية سيحصن المغرب حتى لا يعيش ما تعيشه أوروبا مع المهاجرين، ولذلك يجب تقوية الترسانة القانونية، ويجب أن نتوفر على نظرة استباقية»، يشدد بنسعيد.

البرلماني نفسه سبق له أن صرح لوسائل الإعلام الوطنية والدولية: «يجب أن تتحرك الدولة بسرعة وهيئات المجتمع المدني من أجل سن قانون يجرم العنصرية بكل أشكالها، وإلا فإننا سنصبح مجتمعا عنصريا بامتياز».

مباشرة بعد أحداث 20 غشت، سيكرر بنسعيد نداءه بضرورة فتح نقاش قانوني في البرلمان حول تجريم العنصرية، حيث تساءل، موجها كلامه لوزير الداخلية محمد حصاد: «هل من إمكانية في ظل التطورات التي تمخضت عن هذه النازلة لاستجابة الحكومة لفتح نقاش حول مبادرة نيابية تقدم بها فريقنا بخصوص معالجة إشكالية العنصرية وفق إجراءات قانونية وتنظيمية واضحة، تكون عبارة عن قنطرة توصلنا إلى بر التعايش والتسامح والتآزر والتضامن بين مختلف شرائح مجتمعات الدول الإفريقية وغيرها؟».

أفارقة في مسيرة بطنجة

أسبوعنا ل...

خديجة العيناني*

السلوكات العنصرية تجاه السود متجذرة في اللاوعي المغربي

□ من خلال عملكم الميداني، هل يمكن الحديث عن نزعة عنصرية تظهر وتختفي في السلوكات المجتمعية ضد المهاجرين الأفارقة؟

● إن السلوكات العنصرية تجاه السود متجذرة في اللاوعي لدى المغاربة، ومرتبطة بالعبودية والاسترقاق. وفي الثقافة المغربية، لا تزال النظرة التمييزية والتحقيرية تجاه الإفارقة جنوب الصحراء، أو حتى حيال المغاربة ذوي البشرة السوداء، سائدة إلى اليوم. ومؤخرا تم تصنيف المغرب، في تقرير لموقع «تالانتا بلاك ستار» الأمريكي، الأول في شمال إفريقيا بخصوص العنصرية تجاه «السود».

إن العديد من الشهادات التي تم توثيقها تحدثت عن نعوت عنصرية في حق الإفارقة جنوب الصحراء، كما يتم بين الفينة والأخرى نشر إشاعات مغرضة بحقهم تعتبرهم مجرمين وممجين. وقد بدأت هذه الاعتداءات العنصرية عليهم من طرف المواطنين المغاربة تتخذ منحى خطيرا بتحولها إلى اعتداءات جسدية وهجوم على مساكنهم وسلبهم حاجياتهم. لكننا نعتبر أن الدولة مسؤولة عن استمرار هذه الظاهرة، سواء عبر إخلالها بالتزاماتها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم التسامح والتضامن والانفتاح على الثقافة الإفريقية، أو عبر المناهج التربوية ووسائل الإعلام.

والأنكى من ذلك، فإن تصريحات بعض المسؤولين وبعض البرامج التلفزية سبق وأن مررت مثل هذا الخطاب التمييزي تجاه الإفارقة جنوب الصحراء. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السلطات لم تحرك ساكنا بخصوص بعض الصحف والجرائد والمواقع الإلكترونية التي نشرت مقالات تحرض بشكل أو بآخر على «الخطر المقبل من إفريقيا جنوب الصحراء»، بل إن أصحاب بعض العمارات في الدار البيضاء لم يتورعوا عن وضع لوحات تحمل «ممنوع الكراء للأفارقة»، مما يتم ليس فقط عن عنصرية مقيتة، ولكن عن جهل تام بالتاريخ والجغرافيا اللذين يربطان المغاربة بالقارة السمراء.

□ ما المقاربة التي تقترحها الجمعية للتصدي لهذا التعامل السلبي ضد المهاجرين الأفارقة؟

● مع اشتداد الضغط على المغرب، خاصة بعد مناقشة التقرير الحكومي حول الهجرة أمام اللجنة الأممية، وما عرفته من انتقادات لاذعة حول عدم احترام المغرب لحقوق المهاجرين في شتنبر 2013، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملخص تقرير تحت عنوان «الأساس وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء»، الذي اعترف جزئيا بوقوع انتهاكات لحقوق المهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات بالمغرب، وأصدر توصيات وخلاصات حول ضرورة اعتماد سياسة ذات مقاربة جديدة في مجال الهجرة واللجوء، لكنه أغفل ضرورة تنفيذ توصيات اللجنة الأممية حول حقوق المهاجرين طبقا للالتزامات الدولية للمغرب، وأسقط التقرير كذلك التصريحات العنصرية المحرضة على الكراهية لبعض المسؤولين المغاربة من خلال وسائل الإعلام العمومية، بالإضافة إلى غض الطرف عن العديد من المقالات العنصرية في بعض الصحف والمواقع الإلكترونية، والممارسات والسلوكيات التمييزية للسلطات العمومية في بعض المناطق تجاه الإفارقة جنوب الصحراء، وتجاهل الحديث عن ضرورة فتح تحقيقات جادة ومسؤولة، ومحاسبة المسؤولين عن الاعتداءات الخطيرة التي تعرض لها آلاف المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء، وصلت حد مصادرة الحق المقدس في الحياة لبعضهم.

ولطي هذه الصفحة الأليمة، والقطع مع هذه الممارسات، لابد من وجود إرادة سياسية حقيقية، وانتهاج سياسة جديدة للهجرة تبدأ بإشراك المجتمع المدني الديمقراطي في صياغتها، وترتكز على مقاربة حقوقية وإنسانية وعدم الخضوع لإملاءات الاتحاد الأوروبي، والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع، وانفتاح وسائل الإعلام على ثقافات الشعوب الإفريقية، وإبراز الجانب الإيجابي للهجرة التي تسهم في تلاحق خلاق لثقافات الشعوب. كما أن أي حديث عن احترام حقوق وكرامة المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء، يبدأ بالضرورة من وضع حد للإفلات من العقاب الذي تمتع به إلى اليوم المسؤولون عن انتهاكات حقوقهم.

لقد سبق لنا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن عبرنا عن موقفنا من مسلسل التسوية الإدارية للمهاجرين غير النظاميين، وأعلنا عن ضرورة تسوية أوضاع المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء بالمغرب، الراغبين في ذلك دون شروط خاصة، لأن عددهم لا يتجاوز، حسب العديد من الإحصائيات، 20 ألفا، وأن تضمن لهم هذه التسوية العيش بكرامة، وإدماجهم داخل المجتمع كمواطنين دون أي تمييز.

□ ما هي خلاصات التقارير التي اشتغلت عليها الجمعية في هذا الموضوع؟

● إننا في الجمعية أصدرنا العديد من التقارير، سواء على المستوى المركزي، أو في فروع الجمعية، خاصة بوجدة وتاوريرت والناظور وطنجة والرباط. كما ساهمنا بتقرير موازٍ أمام اللجنة المكلفة باتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بالإضافة إلى تقارير مع الشبكات الإقليمية التي ننتمي إليها، كالشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ومكرورو، بالإضافة إلى العديد من البيانات والرسائل للمسؤولين تضمنت معطيات حسب ما توفر لدينا من معلومات عن الانتهاكات والضحايا. ومن بين ما خلصنا إليه، أن على الدولة المغربية أن تتعامل بجدية أكبر مع مسألة التحريض على كراهية الإفارقة جنوب الصحراء ببلادنا، وأن تحترم التزاماتها الدولية في مجال الحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين.

و لا يفوتني في الأخير أن أشدد على ضرورة تضافر جهود جميع القوى الديمقراطية ومواصلة النضال من أجل إرساء سياسة جديدة للهجرة، تعتمد فعليا المقاربة الإنسانية، وتحترم التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان.

* نائبة رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

الصباح
يومية مغربية شاملة

قلق حقوقي من تصويت البرلمان على عقوبة الإعدام

الائتلاف المغربي ينتقد تصويت النواب على مشروع قانون القضاء العسكري

طالب الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، مجلس المستشارين، بتصحيح "خطأ" مجلس النواب الذي صادق في يوليوز الماضي، على عقوبة الإعدام من خلال تصويته على مشروع القانون المتعلق بالقضاء العسكري، المتضمن للعقوبات، من بينها عقوبة الإعدام..

ودعا الائتلاف المستشارين إلى رفض التصويت لصالح عقوبة الإعدام عند قراءتهم لمشروع قانون القضاء العسكري، احتراما للدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وعبر الائتلاف عن قلقه جراء تصويت مجلس النواب على العقوبة بتصويته على مشروع القانون المتعلق بالقضاء العسكري.

وقال إنه تلقى خبر تصويت النواب على المشروع بانزعاج، وأنه اندهش للموقف السياسي السلبي لممثلي الأمة بالبرلمان الذي جدد قبوله بعقوبة غير إنسانية متوحشة ومناهضة للحق في الحياة، باعتباره حقا دستوريا ومن أقدس حقوق الإنسان.

وأكد الائتلاف أن عرض المشروع أمام النواب كان فرصة لترجمة المادة العشرين من الدستور بما يفرض رفض الأخذ بعقوبة الإعدام، واستحضار معاني العدالة التي لا يمكنها أن تكون قيما للقتل والانتقام، والرد على دعاة استباحة حياة البشر باسم القانون والقضاء والإيديولوجيات السياسية والدينية والتأويلات المغلوطة لها، والتعامل بذكاء وإيجابية وطنية دون حسابات مع توصية هيأة الإنصاف والمصالحة ومطالب الحركة المغربية والعالمية ضد عقوبة الإعدام، ومع نداء المجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعي إلى إلغاء تلك العقوبة.

وقال الائتلاف إن تصويت النواب على المشروع يثير القلق والتخوف على مسار العدالة الجنائية عامة، وعلى حماية الحق في الحياة والسلامة البدنية والنفسية للمتقاضين، تنضاف إلى المواقف السلبية للدولة والحكومة عندما امتنعت أمام العالم بالأمم المتحدة وداخل مجلس حقوق الإنسان، عن التصويت على توقيف تنفيذ العقوبة.

يشار إلى أن التصويت على مشروع القضاء العسكري اعتبر وطنيا ودوليا تقدما ملموسا في مجال تكريس بناء دولة الحق والقانون، ما يفسر الإشادة الدولية بتبني المغرب له. ومن ضمن المستجدات التي يتضمنها المشروع عدم عرض المدنيين أمام المحكمة العسكرية وتقليص مجال اختصاصها النوعي والشخصي ليبقى منحصرا وقت السلم في البت في الجرائم العسكرية المقترفة من قبل العسكريين وشبه العسكريين.

وكان عبد اللطيف لوديي، الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، أكد خلال تقديمه للمشروع أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلس النواب، أن الأمر يتعلق بـ"خطوة رائدة ونقلة نوعية " في مسار إصلاح منظومة العدالة للمغرب التي نادى بها جلالة الملك محمد السادس.

وأكد الوزير أن مشروع القانون يهدف إلى إصلاح عميق وشامل لقانون القضاء العسكري الصادر سنة 1956، من أجل ملاءمة أحكامه مع مضامين الدستور وقوانين المملكة الهادفة إلى تعزيز مقومات قضاء مستقل ومتخصص ضامن للحقوق والحريات، يراعي خصوصيات المهام النبيلة الملقاة على كاهل القوات المسلحة الملكية وما تستوجبه من تضحية واستعداد دائمين للدفاع عن الوطن ومؤسساته الدستورية.

جمال بورفيسي

محتجون يخلدون اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الاعدام (أرشيف)

مدير وكالة الجنوب يورط لجنة اليزمي بالعيون في "الكولسة"

الجمعة 5 سبتمبر 2014 | | 8:30

يسود نوع من الإمتعاض في الأوساط الإعلامية بمدينة العيون جراء ما سموه بقيام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بـ''الكولسة'' وإتباع ''سياسة الصالونات المغلقة''، وذلك حيال عقدها لقاءً تواصليا بأحد فنادق المدينة حضره كل من مدير وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، والذي تصدر عناوين الصحف مؤخرا بسبب ''انهيار'' سد بالسمارة، إلى جانب الطاقم الإداري لهذه الوكالة بالجهة إضافة إلى ممثلي السفارات البريطانية والهولندية.

هذا، وزاد استدعاء قناة العيون الجهوية لوحدها لتغطية هذا اللقاء، من حدة الإحتقان بين الأوساط المذكورة، فيما احتوت الأخيرة الوضع بإصدار تقرير سمته ''بغذاء عمل''، أشارت فيه إلى أن اللقاء يأتي لتظافر الجهود وتعزيز التواصل والتشارك مابين اللجنة ووكالة الجنوب، من أجل النهوض بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية لساكنة المنطقة حسب نفس المصدر.

الـ CNDHيدعو لآلية تهمّ "أطفال الانتهاكات"

هسبريس - و.م.ع
الجمعة 05 شتنبر 2014 - 10:10

أشادت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، بجنيف، بـ"الدينامية الإصلاحية للمغرب، وجهوده من أجل ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية".. وجاء ذلك خلال دراسة التقريرين الدوريين الثالث والرابع للمملكة بشأن تفعيل اتفاقية حقوق الطفل، حيث أشاد خبراء اللجنة بالدلالات الإيجابية جدا للإصلاحات التي تمت مباشرتها في السنوات الأخيرة في مجال حماية حقوق الطفل.

وأشاروا، في هذا الصدد، إلى دستور 2011 والتعديلات التي شملت القانون الجنائي وقانون الجنسية، **وتعزيز اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا الإجراءات الرامية إلى تأهيل الترسانة القانونية، ومن بينها رفع السن القانوني للزواج إلى 18 سنة..** وفي إطار النقاش التفاعلي مع اللجنة الأممية، وجه المرصد الوطني لحقوق الطفل نداء من أجل دعم قوي للمجتمع المدني لتمكينه من المساهمة بشكل فعال في إعداد أجندة التنمية لما بعد 2015.

كما رحب المرصد بالجهود التي تبذلها المملكة بهدف تشجيع عمل المنظمات غير الحكومية لفائدة المهاجرين، مشيرا إلى أن المغرب يشجع إحداث نسيج جمعوي يعمل من أجل حماية وتتبع وضعية الأطفال المهاجرين.

وفي إعلان، تم تقديمه بالمناسبة، أكد المرصد أنه يضطلع بدوره في تتبع وتحسين حقوق الأطفال في الصحراء، على غرار باقي جهات المملكة.. كما أكد أن الأطفال هناك يستفيدون بشكل كامل من حقوقهم"، مبرزا أن فئة من الأطفال في مخيمات تندوف يعانون من ظروف عيش مأساوية وهم محرومون من حقوقهم الأساسية التي تضمنها المعاهدات الدولية.. كما أعرب المرصد عن "انشغاله القوي" إزاء توظيف واستقطاب أطفال المخيمات داخل مجموعات إرهابية، "وهي الظاهرة التي يمكن أن تتخذ أبعادا أكثر مأساوية وخطورة".

من جهته، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى إحداث آلية للطعن لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات، وتفعيل توصياته المتضمنة في تقريره حول وضعية "مراكز الحماية".. كما شدد على ضرورة تقديم المزيد من الدعم للجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، وكذا على التنفيذ الفعلي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، التي جرى إعدادها مؤخرا.. ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يشارك وفد يمثله في دراسة التقارير الدورية للمغرب أمام لجنة حقوق الطفولة، إلى إدماج بعد حماية الأطفال وحقوقهم ضمن السياسات القطاعية والمحلية.

وبخصوص القاصرين الجانحين، أوصت المؤسسة بالأساس بمنع إيداع، ولو بشكل مؤقت وأيا كانت طبيعة الجنحة، قاصر تحت سن 15 داخل مركز للحماية، وكذا باستعجالية إحداث آلية مستقلة للطعن، يمكن الوصول إليها بسهولة ودون أي تمييز.. كما التزم المجلس بتقديم خبرته من أجل إنجاح مسلسل تتبع تفعيل الملاحظات النهائية للجنة والتوصيات الملائمة المتعلقة بحقوق الطفل.

http://www.hespress.com/permalink/239846.html

لجنة اليازمي بالعيون تجاهلت حقوق الإنسان وتحولت إلى فاعل اقتصادي

صحراء بريسنشر في صحراء بريس يوم 04 - 09 - 2014

بقدرة قادر تحولت اللجنة الجهوية لما يسمى بحقوق الإنسان بالعيون إلى فاعل اقتصادي بالمنطقة،فعملت على تغيير جلدها واستطاعت في ظرف أكثر من شهر أن تنظم أزيد من ستة لقاءات مع عدد من الفئات الاجتماعية تناولت معهم قضايا لا علاقة لها بحقوق الإنسان، وصرفت أموال طائلة في فندق المسيرة التي أحرز على قبول رئيس اللجة وجعله إقامة خاصة به ،يستقبل فيه من يشاء ووو...الخ كما أقحم عدة وجوه في العمل الحقوقي بالرغم من بعده وبعدهم منه،ومن اجل صرف الميزانية المخصصة للجنة عمل على استضافت عدة فئات تحت اسم عقد لقاءات تواصلية ووو الخ لكن الجانب الحقوقي الذي هو من ضمن مهام اللجنة لم ينبس احد من بقية الأعضاء به،علما أن اللجنة تحولت إلى لجينة بعد أن غادرها عدد من الفاعلين بعد إن اكتشفوا أنهم تورطوا في هيئة لاتسمن ولا تغني من جوع ،هما هو البهرجة والتمسح بعتاب السلطة التي تنتهك يوميا حقوق الإنسان وأصبحت اللجنة عوض استنكارها وتنديدها تبارك بصمتها الانتهاكات اليومية وتحولت إلى قطب اقتصادي بالمنطقة بعد أن استضافت مؤسسة مالية اتخذت من العيون هدا الأسبوع مقرا لها،وهو ما جعل بعض المتتبعين يعتبرون ان اللجنة الجهوية تجاهلت مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتحولت إلى فاعل اقتصادي، بعد محاولتها التقرب من وكالة الجنوب، لإقحامها في اللقاءات المارطونية للجنة ،والتي لم تغير في الواقع الحقوقي بالمنطقة شيئا.

ضحايا سنوات الرصاص يعتصمون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويقررون رفع دعوى ضد الدولة

الاتحاد الاشتراكينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 05 - 09 - 2014

قررت مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الحاملين للمقررات التحكيمية الصادرة عن « هيئة الإنصاف والمصالحة»، (صدقي رفيق – حمو الشريف – مناف عبد اللطيف –المصطفى نذير)، خوض اعتصام مفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 01/09/2014 والدخول في إضراب عن الطعام، وذلك بهدف تسوية أوضاعهم الاجتماعية المزرية، الحاطة من الكرامة الانسانية، مع رفع دعوى قضائية لدى المحكمة الدولية ضد الدولة المغربية.

وتأتي هذه الخطوة بعد العديد من المحاولات المشروعة والخطوات القانونية كما جاء في بلاغ لهم ومنها : اعتصامات وإضرابات عن الطعام مند سنة 2010، إضافة الى مراسلة كل الدوائر العليا ذات الصلة بالموضوع ، لكن كل هذه الإجراءات لم تجد نفعا .

وأشار المعتقلون السابقون الى أن أغلب المعتقلين السياسيين السابقين مازالوا يعانون من أوضاعهم الكارثية من أمراض نفسية وصحية واجتماعية جراء التعذيب الوحشي الذي تعرضوا ، اضافة الى وجود مجموعة كبيرة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لم يتم إدماجها اجتماعيا على الرغم من أنهم يحملون المقررات التحكيمية الملزمة للدولة، وأن جزءا آخر ينتظر تسوية أوضاعه الإدارية والمالية . رغم مرور 10 سنوات على إنهاء مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة المتوجة بتقديم تقرير لأعلى سلطة بالدولة ، فإنهم ما زالوا يعيشون أوضاعا أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها أوضاع لا انسانية تفتقر الى أبسط شروط العيش الكريم. فجلهم ان لم نقل جميعهم يعانون مشاكل مرتبطة بالتغطية الصحية وبدفع مصاريفها المتعددة، تعدد الأمراض المترتبة عن أساليب التعذيب النفسي والجسدي الذي مورس عليهم.

وأضاف المعتقلون السابقون أن «المنطق الذي حكم النظام السياسي المغربي والذي دفعه الى تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وخلق اللجنة التحكيمية « المستقلة» وإخراج هيأة للإنصاف والمصالحة للوجود، هو «طي صفحة الماضي الأليم» وإعادة تشكيل الصورة القاتمة ، إلا أن هذه الاجراءات على الرغم من أهميتها تبقى محدودة ومن دون جدوى على اعتبار أن طي صفحة الماضي الأليم لا يتم إلا بإعادة قراءة هذه الصفحة قراءة تسمح بكشف الحقيقة، إحقاق الحق وإعادته الى أصحابه، جبر الضرر الفردي والجماعي مع إبقاء الحق للضحايا في مقاضاة الجلادين ومتابعتهم قضائيا. كل دلك من شأنه أن يسمح بمصالحة المجتمع المغربي مع مؤسسات الدولة السياسية ويؤسس لمصالحة وطنية ويحقق ما أصبح يعرف في الدوائر السياسية والحقوقية ب «العدالة الانتقالية»..

كما يعتبرون دسترة المجلس الوطني لحقوق الانسان، خطوة أساسية في تفعيل توصيات هيأة الانصاف والمصالحة إلا أن مجهودات هذه المؤسسة الدستورية تبقى باهتة أمام مسؤولين وقائمين على تسيير الشأن العام لا يؤمنون بحقوق الانسان ويعتبرونها منتوجا غربيا بل ومعاديا لقيم الهوية المغربية رغما على أنف الدستور وعلى واضعي توجيهاته وعلى صائغيه والمصوتين عليه. للإشارة تعرض المعتصمون – كما جاء في رسالة منهم للجريدة– ليلة الاثنين 01/09/2014في الساعة التاسعة ليلا للترهيب من قبل السلطات المحلية يترأسهم رئيس المنطقة الأمنية وعدد من أفراد الشرطة لأكثر من 3 ساعات لمنعهم من الاعتصام والمبيت أمام المجلس الوطني.

http://www.maghress.com/alittihad/203259

لقاء تواصلي مع السلطات المحلية والمجالس المنتخبة والمصالح الخارجية والنسيج الجمعوي بإقليم طرفاية

أضيف في 04 شتنبر 2014 الساعة 08 : 13
الصحراء سكوب:العيون

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة، يوم الجمعة 05 شتنبر 2014 بمدينة طرفاية، لقاء تواصليا مع السلطات المحلية والمجالس المنتخبة والمصالح الخارجية والنسيج الجمعوي، بغية التعريف بتجربة اللجنة الجهوية من حيث دورها في حماية والنهوض وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، إلى جانب تسليط الضوء على المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمدينة مراكش، خلال شهر نونبر القادم.
ولا شك أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة، من خلال تنظيمها لهذا اللقاء التواصلي بمدينة طرفاية، تروم تقاسم تجربتها والانفتاح على كل الفاعلين المحليين، بهدف صياغة مشاريع وبرامج قائمة على المقاربة التشاركية، من أجل بلورة رؤية واضحة فيما يتصل بالتثقيف والتربية على حقوق الإنسان.

وانطلاقاً من ذلك فإن الضمانة الأساسية لحماية هذه الحقوق هي نشر ثقافتها والتربية عليها من أجل ممارستها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، من هنا يطرح دور الفاعل المحلي باعتبار مساهمته الأساسية في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بضبط المفاهيم المكونة لهذه المنظومة سواء على مستوى المعايير أو الآليات.

مدير وكالة الجنوب يورط لجنة اليزمي بالعيون في "الكولسة"

آش واقع / عن مشاهد. أنفو

يسود نوع من الإمتعاض في الأوساط الإعلامية بمدينة العيون جراء ما سموه بقيام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بـ"الكولسة" وإتباع "سياسة الصالونات المغلقة"، وذلك حيال عقدها لقاءً تواصليا بأحد فنادق المدينة حضره كل من مدير وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، والذي تصدر عناوين الصحف مؤخرا بسبب "انهيار" سد بالسمارة، إلى جانب الطاقم الإداري لهذه الوكالة بالجهة إضافة إلى ممثلي السفارات البريطانية والهولندية.

هذا، وزاد استدعاء قناة العيون الجهوية لوحدها لتغطية هذا اللقاء، من حدة الإحتقان بين الأوساط المذكورة، فيما احتوت الأخيرة الوضع بإصدار تقرير سمته "بغذاء عمل"، أشارت فيه إلى أن اللقاء يأتي لتظافر الجهود وتعزيز التواصل والتشارك مابين اللجنة ووكالة الجنوب، من أجل النهوض بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية لساكنة المنطقة حسب نفس المصدر.

http://achwakaa.ma/%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1/1432/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%20%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%20%D9%8A%D9%88%D8%B1%D8%B7%20%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%E2%80%9C%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%84%D8%B3%D8%A9%E2%80%9D.html

العفو الدولية تتلقى خبر منع المخيم الشبابي الدولي عن طريق وكالة الأنباء الرسمية

نشر بتاريخ الخميس, 04 شتنبر 2014 20:47
صدى نيوز . متابعة

في سابقة هي الأولى من نوعها توصلت منظمة العفو الدولية فرع المغرب بخبر منع المخيم الشبابي الدولي عن طريق قصاصة نشرت بوكالة الأنباء الرسمية المغربية، واعتبر محمد السكتاوي رئيس المنظمة الحقوقية الدولية بالمغرب قرار المنع الذي أعلنت عنه وكالة المغرب العربي للأنباء ولم تتوصل به المنظمة إلى حد الساعة، يثير الكثير من القلق.

واعتبره في بيان له تلقى موقع صدى نيوز نسخة منه أنه يعبر عن تطورين سلبيين يؤثران بشكل مباشر على التزامات المغرب بموجب الدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وواجباته كعضو في المجلس الأممي لحقوق الإنسان، وفي ما يلي النص الكامل للبيان ,

يؤسفنا أن نذكر عام 2014 باعتباره عام تكميم الأفواه وترهيب الصحفيين المستقلين وقمع الحركات الشبابية والتضييق على حركة حقوق الإنسان في المغرب، فبعد هجوم وزير الداخلية على منظمات المجتمع المدني واتهامها بالعمل وفق أجندة سياسية خارجية، وتلقيها أموال من دول أجنبية، انتقلت السلطات إلى أسلوب الحظر العملي على أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان والتشهير بهم، وأصبح وضع حقوق الإنسان مقلقا ومفتوحا على كل الاحتمالات السيئة.

ففي سابقة هي الأولى من نوعها على مدى 20 سنة من وجود منظمة العفو الدولية في المغرب، تم منع المخيم السنوي 16 للمنظمة الذي كان مقررا له أن ينعقد في مركب مولاي رشيد للطفولة والشباب ببوزنيقة في الفترة 1-7 شتنبر 2014 تحت شعار" التقنيات الرقمية في خدمة حقوق الإنسان" . ويندرج هذا المخيم، الذي يكتسي صبغة دولية، في إطار استراتيجية الفرع الخاصة بتربية الشباب على حقوق الإنسان والدفاع عنها، ويسعى المخيم إلى خلق حوار بين الشباب من خلفيات ثقافية متعددة، حول قضايا المشاركة المجتمعية والمواطنة وحقوق الإنسان، وتأهيلهم للمطالبة بحقوقهم، وزيادة اهتمامهم بالشأن العام والتضامن مع الضحايا.

وفي سلوك شائن، وبدون سابق إنذار، أغلقت أبواب مركب مولاي رشيد للطفولة والشباب ببوزنيقة في وجه الشباب المشارك الذين وصلوا لتوهم إلى بوزنيقة بعد رحلات مضنية من خارج المغرب وداخله. ولم يتمكن مسؤولو الفرع من التعرف على أسباب هذا "المنع" والجهات التي أمرت به، فباشا بوزنيقة الذي كان تلقى إشعارا مكتوبا بتنظيم المخيم لم يلتحق بمكتبه طوال يوم افتتاح أشغال المخيم، ونفس الشيء بالنسبة لمدير المركب الذي اكتفى بإخبار مسؤولي الفرع هاتفيا أنه تلقى تعليمات من "جهات عليا" بعدم استقبال مخيم شباب أمنستي.

وأمام هذا الوضع الشاذ، بادر مسؤولو الفرع بإطلاع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام والمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان على القرار الضمني للمنع باعتبار مسؤولياتهم بضمان احترام حقوق الإنسان.

وفي وقت متأخر من يوم أمس، صدرت عن وكالة المغرب العربي للأنباء قصاصة إخبارية تفيد أنه تم منع تنظيم نشاط لمنظمة العفو الدولية المغرب بمركب مولاي رشيد للطفولة والشباب ببوزنيقة لأن مسؤولي المنظمة لم يقوموا "حتى بإشعار السلطات بنيتهم تنظيم هذا النشاط، كما لم يقدموا أية معلومات عن مضمونه ونوعيته وجنسيات المشاركين فيه" وهو أمر يناقض الحقيقة وعار من الصحة، فقد درجت منظمة العفو الدولية في كل أنشطتها، وفي إطار تام من احترام القانون، أن تخطر السلطات بجميع أنشطتها وموضوعها والمشاركين فيها ومداها الزمني.

إن قرار المنع الذي أعلنت عنه وكالة المغرب العربي للأنباء ولم تتوصل به المنظمة إلى حد الساعة، يثير الكثير من القلق، ويعبر عن تطورين سلبيين يؤثران بشكل مباشر على التزامات المغرب بموجب الدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وواجباته كعضو في المجلس الأممي لحقوق الإنسان:

التطور الأول هو ظهور نزعة متشددة لدى السلطة ومعادية لحقوق الإنسان تسعى إلى تقييد ممارسة الحرية الضرورية لممارسة حق التعبير والتجمع والاحتجاج السلمي وكسر قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان بالقيام بأنشطتهم المشروعة، كما تسير في الاتجاه المعاكس لدستور 2011 الذي يعطي الأولوية لإعادة بناء المغرب على أسس احترام حقوق الإنسان من منظور كوني ووفقا للمواثيق الدولية.

http://www.sadanews.ma/index.php/25/2582-2014-09-04-20-47-10

أما التطور الثاني المثير للقلق هو استهداف الشباب وتخويفهم ولجم حماسهم في النهوض بدورهم الطبيعي في حركة التغيير الاجتماعي من أجل العدالة والكرامة، وإبعادهم عن الانخراط في دعم الأنشطة الهادفة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان.

إننا نواجه اليوم احتمالا واقعيا للردة والنكوص إلى الوراء، وتعطيل المجتمع المدني الذي تميز دائما بمسؤوليته وحيويته ووعيه. هذا الوضع يدعونا جميعا إلى تكثيف جهودنا واستنهاض طاقات القاعدة الشعبية من النشطاء ودعاة حقوق الإنسان المحاصرين لمواصلة نضالنا رغم تهديدات السلطات وإحيائها لسياسة الحرس القديم.

إن اصطفافنا النضالي وتضافر جهودنا سيجعل من الصعب على السلطات أن تتجاهل التيار المتنامي من أصوات الداعين إلى تغيير جوهري لا يترك مجالا للعودة إلى الوراء.

إننا إذ نضع أمامكم هذه الوقائع والتطورات المقلقة، نشعر بالحاجة الملحة إلى تحرك عاجل لمواجهة هذه التحديات.
كما آن الأوان، من جهة أخرى، لكي نجعل السلطات تدرك أن جهود الإنكار والتعتيم والمحاصرة من جانبها، لن ينجح في آخر المطاف في قهر المدافعين عن حقوق الإنسان الشجعان الذين واتتهم الجرأة على النهوض والتحدي، مهما يكلفهم ذلك شخصيا، وعلى مساءلة من بيدهم القرار.

Comité des droits de l'enfant des Nations unies

Hommage au Maroc pour sa dynamique réformatrice

12069/1

Le Comité des droits de l'enfant des Nations unies a rendu, mercredi, hommage au Maroc pour sa «dynamique réformatrice» et ses efforts pour l'harmonisation des législations nationales avec les normes internationales. Au cours de l'examen à Genève des 3e et 4e rapports périodiques du Royaume sur la mise en œuvre de la Convention des droits de l'enfance, les experts du comité se sont félicités de la portée très significative des réformes initiées ces dernières années en matière de protection des droits de l'enfant. Ils ont cité la Constitution de 2011, les amendements apportés au Code pénal et à la loi sur la nationalité, le renforcement des attributions du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ainsi que les mesures visant la mise à niveau de l'arsenal juridique, dont le relèvement à 18 ans de l'âge de mariage. A l'occasion du débat interactif avec le comité onusien, l'Observatoire nationale des droits de l'enfant (ONDE) a lancé un appel pour un soutien accru à la société civile pour lui permettre de contribuer efficacement à la préparation de l'agenda de développement post-2015.

L'Observatoire a également salué les efforts déployés par le Royaume en vue de promouvoir l'action des ONG en faveur des immigrés, soulignant que le Maroc encourage la création d'un tissu associatif oeuvrant à la protection et le suivi de la situation des enfants migrants.

Dans une déclaration présentée à cette occasion, l'ONDE affirme exercer son rôle d'observation et d'amélioration des droits de l'enfant dans la région du Sahara marocain à l'instar des autres régions du Royaume. «Les enfants dans les provinces du sud bénéficient pleinement de leurs droits», assure l'instance, relevant qu'une partie de ses enfants enclavés dans les camps de Tindouf endurent des conditions de vie lamentables et sont privés de leurs droits élémentaires consacrés par les conventions internationales.

Il a également fait part de sa «vive préoccupation» face au recrutement et à l'enrôlement des enfants des camps au sein de groupes terroristes, «un phénomène qui risque de prendre des dimensions autrement plus dramatiques et plus graves».

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a, de son côté, appelé à la mise en place d'un mécanisme de recours en faveur des enfants victimes de violations, et la mise en œuvre de ses recommandations formulées dans son rapport sur «la situation des centres de sauvegarde».

(Lire également en P.4)

12061/4

El Yazami met en exergue à Buenos Aires le processus de réforme au Maroc et les préparatifs en cours du FMDH

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a passé en revue, lors d'une rencontre, mardi soir à Buenos Aires, le processus de réforme engagé au Maroc et les préparatifs en cours du deuxième Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH), prévu du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech.

Lors de cette rencontre, qui s'est déroulée notamment en présence de l'ambassadeur du Maroc à Buenos Aires, Fouad Yazourh, M. El Yazami a souligné que les réformes engagées au Maroc sur les plans institutionnel et des droits de l'homme n'ont rien à voir avec "le printemps arabe", mais c'est plutôt le fruit d'un processus lancé depuis plusieurs années, rappelant dans ce cadre les acquis en matière de droit à l'enseignement, d'égalité des sexes, de scolarisation des femmes et de droit d'accès à l'information, entre autres.

Après avoir rappelé que le Maroc a toujours adopté le pluralisme politique, le président du CNDH a relevé que le processus de réforme au Maroc n'a cessé de se consolider au fil du temps, citant notamment l'Instance Equité et Réconciliation (IER) et la Constitution de 2011 considérée comme la plus avancée dans la région.

M. El Yazami a évoqué, d'autre part, les préparatifs en cours du FMDH, citant les travaux du conseil scientifique international qui tiendra sa 3ème rencontre le 20 septembre pour déterminer l'ordre du jour du Forum.

Il a précisé que cette rencontre, qui connaitra la participation de près de 5000 délégués autour de plus de 100 activités, débattra de plusieurs thèmes portant notamment sur les droits de l'homme, les droits économiques et sociaux, l'égalité des sexes, la société civile, la coopération sud-sud et la diversité culturelle, notant que le Forum sera un espace de liberté d'opinion.

M. El Yazami avait tenu auparavant une rencontre avec le Secrétaire d'Etat argentin aux droits de l'homme, Martin Fresneda, axée sur les préparatifs du FMDH.

M. Fresneda a indiqué, à cette occasion, que l'Argentine et le Maroc sont animés de la même volonté de promouvoir les droits de l'homme et la consolidation de l'état de droit, faisant part de la disposition de son pays à contribuer activement au Forum de Marrakech.

Le président du CNDH avait également passé en revue, lundi, les préparatifs en cours du Forum avec la Secrétaire d'Etat chargée de la politique extérieure au ministère argentin des relations extérieures, Mme Carolina Perez Colman, le Secrétaire d'Etat chargé des affaires institutionnelles au même département, Lucas Serna, et le Secrétaire d'Etat chargé des affaires institutionnelles au ministère argentin de la Défense, Eric Amsler.

Le même thème a aussi fait l'objet d'une rencontre entre M. El Yazami et des membres des commissions des droits de l'Homme et des Affaires étrangères au parlement argentin, en présence de plusieurs associations actives dans le domaine des droits de l'homme.

Camp de jeunesse interdit à Bouznika Pétition mondiale contre la torture

Amnesty International se mobilise pour dénoncer la politique liberticide du gouvernement Benkirane

Au siège de la section marocaine d'Amnesty International, au centre ville de Rabat, on est toujours sous le coup de la stupeur et de l'incompréhension. Les responsables d'Amnesty-Maroc n'en reviennent pas : le camp de jeunesse que l'ONG organise depuis 16 ans à Bouznika a été interdit via une dépêche de la très officielle agence Maghreb Arabe presse au motif que l'organisation n'aurait pas entrepris les démarches nécessaires. « C'est tout à fait faux, s'exclame Mohamed Sektaoui, le directeur général de la section marocaine. Nous avons procédé à toutes les démarches prévues par la loi marocaine dans la préparation de cet évènement, et plus particulièrement l'article 3 du décret relatif aux rassemblements publics. un fax a été envoyé au Ministre de la Jeunesse et des sports le 3 juillet 2014 informant les autorités du camp, de la nationalité des 40 participants, et demandant l'autorisation de l'usage du complexe. Puis, le 28 août 2014, un fax a été envoyé aux autorités locales de Bouznika, en l'occurrence au Pacha de la ville, les notifiant du déroulement du camp. Et nous pouvons le prouver puisque nous sommes en possession des récépissés confirmant l'envoi de ces documents. De plus cela fait 16 ans qu'Amnesty organise à Bouznika ces camps destinés aux jeunes. Au fil des ans, nous y avons invité des personnalités politiques et des défenseurs des droits de l'homme comme Nabil Benabdallah, Driss Benzekri, Driss Yazami, Mohamed Sebbar, Ahmed Herrezni qui sont venues à la rencontre des jeunes.

Education des jeunes
aux droits humains ?
Non merci !

Le 16ème camp de jeunesse d'Amnesty international devait tenir ses travaux dès mardi 2 septembre au complexe Moulay Rachid de la jeunesse et de l'enfance à Bouznika. Cette année, 40 jeunes venus du Moyen Orient, du Maghreb et d'Europe s'y étaient donné rendez-vous pour débattre «des moyens d'enrayer la torture et les mauvais traitements ainsi que des restrictions sur la liberté d'expression et la capacité des défenseurs des droits humains à entreprendre leurs activités pacifiques et légitimes».

A leur arrivée lundi 1er septembre au complexe Moulay Rachid, organisateurs et jeunes ont trouvé les portes du bâtiment cadenassées. Impossible de joindre les responsables du complexe. Les dirigeants de la section marocaine d'Amnesty multiplient les coups de fils. **C'est ainsi que le président et le SG du CNDH, Driss Yazami et Mohamed Sebbar, sont alertés. Il en est de même pour le délégué gouvernemental aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba. A l'autre bout du fil, tous les interlocuteurs de Mohamed Sektaoui ont quasiment les mêmes mots : « nous ne sommes pas au courant**. Nous allons voir ce que nous pouvons faire pour régler le problème ». Depuis ces échanges téléphoniques, c'est le silence radio. L'équipe d'Amnesty Maroc n'aura plus de nouvelles de ces officiels. «C'est une dépêche MAP qui nous apprendra l'interdiction du camp de jeunesse. Nous n'avons pas reçu la moindre décision écrite nous signifiant l'interdiction», soupire le directeur général de la section marocaine d'A.I. «C'est en tout cas un indicateur

négatif dans l'évolution des droits humains au Maroc. Au lieu d'encourager l'éducation aux droits humains comme le fait ce camp que nous organisons, le Royaume interdit de telles manifestations. C'est tout simplement inquiétant. Que feront les pouvoirs publics en cas d'organisation d'événements qu'ils jugeront politiquement incorrects ?», s'interroge avec force cet activiste.
Que s'est-il passé ? Qu'est ce qui a motivé une telle décision ? Et pourquoi interdire un événement dont la tenue est désormais un rendez-vous annuel depuis 1998 ? Les raisons tiennent-elles à la mobilisation contre la torture décrétée par Amnesty et pour laquelle l'activisme de la section marocaine est donné en exemple ?

Amnesty Maroc
dans le collimateur

Une campagne globale d'Amnesty International concernant 5 pays,le Maroc, le Mexique, le Nigeria, les Philippines et l'Ouzbékistan a été lancée cette année et s'achèvera en 2016. C'est dans ce cadre que l'organisation s'est mobilisée pour défendre Ali Aarrass, détenu à la prison de Salé après avoir été condamné à 12 ans de prison pour faits de terrorisme qu'il a toujours niés. Dans le cadre de sa mobilisation mondiale en faveur d'Ali Aarrass dont les aveux auraient été arrachés sous la torture, Amnesty International s'appuie sur deux documents onusiens : le rapport du Rapporteur spécial de l'ONU Juan Mendez et celui du Groupe de Travail de l'ONU sur la détention arbitraire. Une campagne mondiale de collecte de signature a été lancée. La pétition appelant à la libération de Ali Arrass et à la poursuite de ceux qui se seraient rendus coupables d'actes de torture à son encontre a recueilli 100.000 signatures. Les sections américaine, espagnole, britannique, belge en plus de celle marocaine ont fortement contribué au succès de cette opération de soutien. Leurs représentants seront d'ailleurs au Maroc ce 18 septembre pour remettre au ministre islamiste de la justice et des libertés la pétition mondiale concernant A. Aarrass. Un sit-in devant le parlement sera organisé le même jour. «Est-ce parce que cette action dérange que nous avons eu droit à cette interdiction sous forme de représailles ? Est-ce parce que nous nous mobilisons contre la torture qu'Amnesty Maroc est désormais dans le collimateur ? », s'interroge Mohamed Sektaoui. Il y a quelques semaines, le ministre de l'intérieur Mohamed Hassad s'en est violemment pris à certaines associations qu'il a accusé d'obéir à un agenda politique.
Chez les activistes d'Amnesty, l'inquiétude atteint son comble. Le gouvernement Benkirane multiplie les signaux négatifs en direction du respect des droits humains. Les acquis sont fortement menacés. Et les reculs se suivent donnant à voir le retour des vieux démons des années de braise. «Nous allons déclencher un mouvement de mobilisation pour tirer la sonnette d'alarme face à ces reculs et aux acquis qui se réduisent en peau de chagrin. Nous allons le faire auprès des Nations Unies, du conseil des droits de l'Homme, de différentes ambassades pour que cesse cette politique anti liberté et droits de l'homme du gouvernement Benkirane», annonce le patron de la section marocaine d'Amnesty.
En novembre prochain le Maroc accueille le congrès mondial des défenseurs des droits humains. 5000 activistes y sont attendus. Reste à savoir si l'événement ne sera pas son tour interdit par un gouvernement à la politique résolument liberticide.

L'opinion.ma

Immigrés subsahariens et la quête de l'Eldorado

17442/11-2

Samedi, 30 août 2014, il est 17h à la place Bab Chella, au cœur de la ville de Rabat. Une ambiance bigarrée règne sur la place dominée par diverses activités particulières à cet espace bouillonnant. Alors que certains se dirigent vers les rames de tramway, bus ou autres taxis en partance vers d'autres quartiers de la capitale

Imane Lachhab-Hajar Tizgha (Stagiaires)

>> Page 2

Immigrés subsahariens et la quête de l'Eldorado

» Suite

administrative du royaume, d'autres, communément connus sous le nom de « Ferrachas » (étalagistes) installent pour leurs marchandises à écouler tandis que les cireurs et autres gargotiers hèlent les passants.

À côté, le parc « Nozhat Hassan », lieu d'attraction pour les familles et des amoureux de la belle nature. Dans ce jardin vert, les visiteurs affluent tout au long de la journée en quête de la quiétude et de la fraîcheur en cette période estivale. Tout au long des trottoirs logeant le parc de l'Avenue Hassan II, c'est l'espace exclusif des ferrachas, en majorité des subsahariens. Sénégalais, Guinéens, Maliens, Nigériens et la liste est longue.

Assis devant leurs établis de fortune, ils ne manquent pas d'arguments pour attirer le regard des passants. Et il y a de quoi puisqu'ils proposent une diversité de marchandises vendues à des prix défiant toute concurrence : bijoux de fantaisie, téléphones portables, tablettes tactiles et produits cosmétiques.

Ils ont quitté leurs pays en quête de conditions de vie meilleures. Mais jusque là, aucune source de revenu stable. Pour survivre ils exercent ces petits commerces, petits bricolages ou « business », comme préfère l'appeler Hassan du Sénégal, arrivé au Maroc il y a 2 ans, caressant, à l'instar de tous ces immigrés irréguliers, le rêve de poser son balluchon sur le vieux continent. Certains d'entre eux sont même titulaires de diplômes. C'est le cas de Fodé Naby Camara.

Natif de Guinée Conakry, et titulaire d'un diplôme en gastronomie française, se trouve contraint pour joindre les deux bouts, à travailler occasionnellement chez un traiteur ici à Rabat. Quant à Mamadou Mara, qui n'a pas voulu décliner sa nationalité, c'est un artiste et musicien accompli. Il vit entre

le Sénégal et la Russie où réside sa famille.

Pour Miriam Diop, jeune sénégalaise de belle allure, elle a quitté son travail d'agent de service financier dans son pays et donne actuellement des cours de français à domicile aux enfants dont les familles ne disposent pas d'assez de moyens pour engager un professeur. Le prix est modeste mais la cause est noble! «Mon frère est commerçant. Moi, je donne des cours de soutien dans les résidences pour les élèves des trois premiers niveaux du primaire. Les cours de français ici sont hyper chers, les familles de ces enfants ne peuvent pas les leur payer. Nous sommes venus ici pour travailler et aider nos parents» affirme Miriam avec un sourire tracé sur son visage. Elle et son frère ne veulent pas partir en Europe, ni rester au Maroc, ils comptent revenir chez eux, au Sénégal. Ces migrants ne peuvent pas avoir un accès formel au marché de l'emploi car ils n'ont pas de titres de séjour.

L'espoir d'être régularisé

A propos du titre de séjour, les attentes sont souvent longues après le dépôt du dossier malgré les instructions données par les hautes autorités. D'ailleurs, certains ont déposé leurs demandes depuis janvier, jusqu'au jour d'aujourd'hui toujours rien à l'horizon ! Dans un groupe de migrants subsahariens rencontré au bord de la route, Ibrahim est le seul à avoir affirmé qu'il a obtenu sa carte de séjour. Et ce, par coup de piston. Pourtant, il n'a passé qu'une seule année au Maroc, contrairement aux autres qui sont là depuis 2ou même 4 ans.

Ibrahim s'accroche toujours à son rêve d'aller en Angleterre, alors que Camara de la Guinée, immigré depuis 4 ans déjà n'espère qu'une vie stable, peu importe le lieu. « Moi, je prie toujours Dieu pour qu'il me donne la stabilité, que ce soit au Maroc ou ailleurs, les gens se tuent pour l'Europe, moi aussi, lorsque j'étais chez moi. Maintenant, je vois la vie différemment, je vie avec la foi et la patience ».

Camara est toujours en situation irrégulière. Ironie du sort ? D'ailleurs, sur 40.000 immigrés issus des pays d'Afrique subsahariens, seuls 2000 et quelques autres ont bénéficié de l'opération de la régularisation de la situation des immigrés au Maroc, dont le Souverain a donné le feu vert le 13 septembre 2013. « La situation est inquiétante, environ 5 % uniquement des immigrés ont réussi à avoir leurs papiers depuis le lancement de l'opération le 2 janvier 2014. A Lâayoune, la régularisation n'a concerné que huit personnes ! Ces nombres aussi maigres sont dus au fait que la grande partie des Subsahariens ne répond pas aux conditions d'éligibilité à la régularisation imposées par l'Etat » affirme Mr Konaté Sékouba, responsable des relations publics et deuxième rapporteurs de l'O.D.T, travailleurs immigrés au Maroc. Il ajoute également que Driss Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a déclaré que 5060 femmes migrantes, ainsi que leurs conjoints et enfants, obtiendront leurs cartes de séjour. Cette décision devrait inverser la tendance des régularisations, toujours faible. Mais jusqu'à présent, aucune femme n'a été régularisée. Il est vrai qu'ils ont pu avoir une source de revenu quoiqu'elle ne soit pas stable, un toit qui les abrite (des locations sans contrats) mais reste à savoir, s'ils sont bien à l'aise dans leurs relations avec les Marocains ? Une question à laquelle répond Miriam en toute franchise. «Sincèrement si je dis oui, je mens. Au Sénégal, dès le bas âge, on nous apprend à respecter les Marocains parce que les deux pays sont des pays frères, mais quand on vient ici, on nous crache dessus, on nous jette des cailloux … On doit inciter les enfants marocains à respecter les étrangers. » Cependant, est-ce que cela signifie que les Marocains ne sont pas tolérants à l'égard des étrangers quelle que soit leur statut, cela est invraisemblable.

Imane Lachhab-Hajar Tizgha
(Stagiaires)

15420/13

EXPRESS...

Droits de l'Homme

Le forum mondial à Marrakech du 27 au 30 novembre

L'évènement, programmé du 27 au 30 novembre prochain, rassemblera plus de 5.000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux afin de discuter de thématiques ayant rapport avec la promotion des droits de l'Homme dans le monde. Dans le cadre des préparatifs, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, s'est rendu en Argentine accompagné par l'ambassadeur du Maroc à Buenos Aires. Il a saisi l'occasion pour rencontrer des membres des commissions des droits de l'Homme et des affaires étrangères au Parlement argentin ainsi que des représentants d'associations œuvrant dans le domaine.

Justice
TORTURÉ, PUIS ACQUITTÉ

Accusé de trafic de drogue, El Houssein Bouhels a été acquitté car ses aveux lui ont été extorqués sous la torture. Une première, mais pas nécessairement un cas de jurisprudence.

633 /38

L'affaire remonte au 6 juin 2014. El Houssein Bouhels, un jeune homme originaire de Guelmim, est arrêté par la police locale pour consommation et trafic de drogue. Il est détenu trois jours dans le commissariat de la ville. Trois jours sans avoir droit à la présence d'un avocat, mais surtout trois jours de tortures physiques infligées par un officier : coups de pied, coups de poing et brûlures de cigarette. Résultat, El Houssein Bouhels passe aux aveux. Problème, il porte les stigmates de son calvaire : des ecchymoses, un tympan crevé et le logo de la marque Adidas incrusté sur l'épaule. *« Les policiers ont eu peur que mon client décide de les attaquer en justice. Ils l'ont emmené à l'hôpital public de Guelmim, escorté par plusieurs agents. Sur place, les infirmières avaient déjà été briefées et se sont contentées de désinfecter ses blessures. Le médecin-chef de l'hôpital, quant à lui, a délivré un certificat médical aux autorités qui ne faisait pas mention de torture »*, explique Maître M'barek Boumzayrig. L'avocat présente alors son client devant le procureur du roi et fait une demande d'expertise médico-légale. En parallèle, il dépose une plainte auprès du Conseil national des droits de l'homme. Le procureur accepte l'expertise et envoie le prévenu faire examiner ses blessures auprès d'un médecin-colonel à l'hôpital militaire de Guelmim. Celui-ci reconnaît qu'il y a eu actes de torture.

© AIC PRESS

Scène de torture dans un commissariat de police (reconstitution).

Une question d'appréciation

Lors du procès en première instance, El Houssein Bouhels écope pourtant d'un an de prison ferme. C'est seulement lors du procès en appel que la cour décide de l'acquitter. *« Malgré l'article 293 du Code pénal, qui rend nul un aveu obtenu sous la torture, un juge peut décider d'accorder plus d'importance à d'autres éléments du dossier, tels que les témoignages par exemple, tandis qu'un autre peut relever le vice de forme et acquitter un prévenu. C'est ce qu'on appelle le pouvoir discrétionnaire du magistrat. Faudrait-il systématiquement récuser un procès dès qu'il y a eu actes de torture sur un prévenu ? C'est un grand débat »*, souligne l'avocat Omar Bendjelloun.

El Houssein Bouhels a déposé une plainte contre l'Etat qu'il estime responsable

Les avocats et les médias n'ont eu de cesse de saluer cette nouvelle, mais il va sans dire qu'El Houssein Bouhels a eu beaucoup de chance. Celle de tomber sur un avocat compétent, un procureur du roi honnête et un médecin-colonel non soumis aux éventuelles pressions policières. Le choix de mener l'expertise médico-légale au sein d'un hôpital militaire était d'ailleurs un pur hasard, car *« il n'y avait pas d'autres centres ORL à Guelmim afin d'examiner le tympan de mon client »*, avoue l'avocat.

El Houssein Bouhels vient de déposer une plainte contre l'État auprès du tribunal administratif d'Agadir, car selon lui, *« c'est l'État qui emploie des policiers corrompus et cautionne ces pratiques »*. Si le ministère de la Justice s'est félicité de cet acquittement et a annoncé l'ouverture d'une enquête sur l'officier-tortionnaire, le ministère de l'Intérieur, en revanche, est resté muet. *« Le cas d'Agadir est malgré tout un précédent positif qui devra faire jurisprudence et influencer la justice dans son ensemble »*, estime Omar Bendjelloun. Encore faudrait-il que ce précédent s'applique à tous types de prévenus, militants y compris, aussi bien dans les affaires de droit commun que celles relatives aux libertés publiques et individuelles. *« C'est dans le cadre de la régulation de ce champ éminemment politique que ladite jurisprudence devrait être évaluée »*, précise Omar Bendjelloun. ■

NINA KOZLOWSKI @NinaKzlwsk

Immigration
A TANGER, LE RACISME TUE

633/14

A Boukhalef, un jeune Sénégalais a été tué. Un crime raciste survenu dans un quartier sous tension depuis plusieurs années.

Il n'était pas du quartier. Charles Ndour, étudiant sénégalais de 25 ans, résident à Casablanca, était venu à Tanger pour rendre visite à des amis. Il y décède, poignardé, le 29 août. Ce soir-là, des Marocains, majoritairement jeunes, armés de barres et de couteaux, s'en sont pris à des migrants. Certains parmi ces derniers ont essayé de se défendre, d'autres de se barricader dans leurs appartements. Une dizaine d'entre eux ont été grièvement blessés.

TELQUEL
© DR

RÉSIDENT À CASABLANCA, CHARLES NDOUR ÉTAIT VENU À TANGER POUR RENDRE VISITE À DES AMIS

«Ça devait finir par arriver»

« Cela fait des années que ce quartier est sous tension. Depuis 2010, nous alertons régulièrement les autorités. Cela devait finir par arriver », tonne Marcel Amiyeto, président de la section Travailleurs migrants de l'Organisation démocratique du travail (ODT). C'est que ce n'est pas la première salve de violences que connaît le quartier Boukhalef. En décembre 2013, lors d'une opération de police, un jeune ressortissant camerounais trouvait la mort en tombant d'une fenêtre. En juin dernier, des Marocains font irruption dans des logements de migrants, jettent leurs affaires par les fenêtres et essaient d'incendier un appartement. En juillet, de nouveau, des descentes sont organisées par de jeunes Marocains pour terroriser les migrants. Des scènes d'une rare violence, selon Helena Maleno, membre de l'ONG espagnole Caminando Fronteras. *« Il faut le voir pour le croire : des groupes de personnes démunies, parfois des enfants de moins de 18 ans, qui pourchassent des migrants, armes blanches à la main, en criant des insultes racistes, voire des slogans religieux, parce qu'on leur fait croire que les migrants sont tous des mécréants »*, témoigne-t-elle.

En cause, le logement

A en croire Mamadou Diallo, membre du collectif Visa sans frontières, créé il y a deux mois dans le quartier, c'est le logement qui pose problème. *« Plusieurs propriétaires refusent les locataires noirs, alors certains se sont mis à squatter »*, concède-t-il. Hicham Rachidi, du Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et migrants (Gadem), remarque de son côté : *« Dans le quartier, un véritable syndicat informel de marchands de sommeil marocains s'est constitué. Ils louent des appartements aux migrants et n'hésitent pas à user de violence pour terrifier les habitants, lorsqu'ils veulent les déloger ». « Mais la faute incombe aussi aux autorités, et cela doit être reconnu »*, tonne Maleno, qui remarque que *« la police n'est pas présente. Si des personnes occupent illégalement des appartements, les autorités devraient réagir, ne pas laisser la population régler ses comptes ainsi »*. Du côté de l'antenne tangéroise du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), on demande d'ailleurs l'ouverture d'un commissariat à l'intérieur du quartier et *« une présence plus accrue des autorités en général »*, selon Salma Taoud, l'une de ses membres. Cette dernière constate par ailleurs qu'à Boukhalef, peu de migrants se [illegible]présentés dans les bu[illegible] dédiés à l'opération exceptionnelle de régularisation lancée l'année dernière.

Le Parquet de Tanger a fait savoir que des personnes soupçonnées d'avoir participé aux violences ont été arrêtées et qu'une enquête est en cours. Parmi elles, trois sont susceptibles d'être à l'origine du décès de Charles Ndour et sont actuellement en détention. La section tangéroise du CNDH mène aussi une enquête indépendante. Quelques manifestations de Subsahariens ont eu lieu depuis le meurtre, vite dispersées par la police. Le calme est quelque peu revenu à Boukhalef, mais la peur demeure. Certains migrants ont même préféré quitter le quartier pour se rendre dans les forêts alentours. Le 30 août, des Subsahariens ont organisé une manifestation pour présenter leurs doléances aux autorités, mais la police l'a vite dispersée. Une vingtaine de manifestants ont été arrêtés et acheminés de Tanger vers Casablanca pour être expulsés. *« Parmi eux, de potentiels témoins des violences, ce qui est contre-productif pour l'enquête »*, s'énerve Hicham Rachidi, du Gadem. Le corps de Charles Ndour, autopsié, devrait être rapatrié à Dakar dans les prochains jours. ■

JULES CRÉTOIS @julesjlbril

Physionomie de la presse quotidienne (PPQ)

Rabat- Les entretiens du chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, avec une délégation de parlementaires américains et le vice-président de la Banque africaine de développement (BAD) chargé des finances, le deuxième Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) et les prestations de l'hôpital militaire de campagne au camp Zaâtari en Jordanie, sont les principaux sujets qui focalisent l'attention de la presse nationale paraissant ce mercredi, aux côtés d'autres sujets d'actualité.

La presse indique que le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, s'est entretenu, lundi à Rabat, avec une délégation de parlementaires américains, conduite par le Sénateur de l'Etat de Virginie, Timothy Michael Kaine.

Lors de cette rencontre, les deux parties ont passé en revue la qualité des relations bilatérales qui ont connu une nouvelle dynamique à la faveur de la rencontre au sommet entre SM le Roi Mohammed VI et le Président Barack Obama, lors de la visite du Souverain aux Etats-Unis en novembre 2013.

"Cette rencontre a été l'occasion de souligner l'importance de la coopération entre les Etats-Unis et le Maroc dans plusieurs domaines, particulièrement en matière économique, politique et sécuritaire", a relevé le Sénateur américain.

M. Benkirane s'est également entretenu avec le vice-président de la Banque africaine de développement (BAD) chargé des finances, Charles Boamah, en visite au Maroc à la tête d'une mission pour annoncer l'accomplissement des formalités de constitution juridique du Fonds Africa50 et l'établissement de son siège social à Casa Finance City (CFC).

Au cours de cette entrevue, les deux parties ont discuté des liens de coopération liant le Maroc et la BAD, relevant la contribution de la Banque au financement de plusieurs grands projets de développement, notamment ceux inscrits dans le cadre du Plan Maroc Vert (PMV) et des domaines de la santé, de l'eau potable, de la formation et de l'emploi dans le milieu rural, ainsi que le transport.

Les quotidiens rapportent en outre que le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a tenu, lundi soir à Buenos Aires, une rencontre avec les membres des commissions des droits de l'Homme et des Affaires étrangères au parlement argentin, axée notamment sur le deuxième Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) prévu du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech.

Intervenant à cette occasion, M. El Yazami, qui était accompagné de l'ambassadeur du Maroc à Buenos Aires, Fouad Yazourh, a souligné l'importance de ce conclave mondial auquel prendront part plus de 5.000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux, invités tous à discuter de thématiques revêtant une grande importance pour la promotion des droits de l'Homme.

Le Maroc est fermement résolu à faire réussir ce Forum et à en faire un jalon fondamental de la coopération sud-sud en matière des droits humains, a assuré M. El Yazami, faisant valoir l'intérêt que porte le Maroc à la promotion des droits de l'Homme et à la consécration de l'Etat de droit.

Les journaux précisent par ailleurs qu'un total de 14.275 réfugiés syriens ont bénéficié, durant le mois d'août dernier, des prestations assurées par l'hôpital médico-chirurgical de campagne déployé par les Forces Armées Royales (FAR) au camp Zaâtari, dans le gouvernorat de Mafraq dans le nord-est de la Jordanie.

http://www.mapexpress.ma/revue-de-la-press/physionomie-de-la-presse-quotidienne-ppq-341/

Les femmes viennent en première position avec un total de 5.138 bénéficiaires, suivies des enfants (4.785) et des hommes (4.352), selon les données de l'administration de l'hôpital.
Les quotidiens soulignent que trois personnes soupçonnées d'être impliquées dans le décès d'un ressortissant sénégalais à Tanger ont été arrêtées et mises en détention, a annoncé mardi le Procureur général du Roi près la Cour d'appel de Tanger.
Citant un communiqué du Procureur général du Roi, la presse rapporte que l'enquête menée par la police judiciaire de Tanger, suite aux incidents survenus dans la nuit du 29 au 30 août dernier dans la quartier Al Irfane, région de Boukhalef à Tanger, a permis l'arrestation de trois personnes soupçonnées d'être impliquées dans le décès d'un ressortissant sénégalais.
Les journaux relèvent en outre que le projet de décret loi, relatif au maintien en activité des préretraités du secteur de l'éducation nationale jusqu'à la fin de l'année scolaire et universitaire, a été approuvé par la Commission des finances et du développement économique à la Chambre des représentants et par la Commission des finances, de la planification et du développement économique à la Chambre des conseillers.
Les chroniqueurs des pages sportives commentent le match Maroc-Qatar, la conférence de presse de M'hamed Fakhir, coach de la sélection nationale des locaux et les matches de la Coupe du Trône.
Au volet international, les quotidiens continuent de s'intéresser à la propagation du virus Ebola et à la situation en Ukraine, en Irak et en Libye.

Tanger

Feuilleton d'un vendredi noir

Tanger est le théâtre de sanglants heurts entre nationaux et migrants subsahariens. Preuve que leur voisinage est devenu dangereux. Les uns accusent les autres d'être racistes. Qui est responsable de cette situation de plus en plus intenable ?

248/34-37

Par **Loubna Bernichi**

La cohabitation à l'arrondissement Al Irfane à Tanger est devenue difficile. Le week-end dernier, de violents accrochages ont éclaté entre les habitants de ce quartier périphérique de la ville du Détroit, faisant un mort, une trentaine de blessés et plusieurs dégâts matériels. Comment en sont-ils arrivés là ? Tout commence le vendredi 29 septembre 2014, en fin de soirée, lorsqu'un groupe de jeunes immigrants subsahariens s'apprêtent à dîner dans une sandwicherie du coin. Ils passent commande et attendent dans des éclats de rires et des discussions enflammées d'être servis. Après avoir mangé, toujours dans cette ambiance bon enfant, l'un d'eux, le seul mâle du groupe, refuse de payer, prétextant que son sandwich n'était pas à la hauteur de ses espérances. Pourtant, il l'avait bien consommé. Le propriétaire du snack ne l'entend pas de cette oreille. Il essaye de le raisonner. Le ton monte d'un cran. Des insultes fusent, les premiers coups tombent. Qui a commencé ? Qui est responsable ? L'accrochage verbal dégénère en bagarre générale. Les jeunes femmes qui accompagnent le mauvais payeur se sont attaquées au personnel de l'échoppe, aidées par d'autres passants, des ressortissants subsahariens, eux aussi. Des clients et des jeunes du voisinage sont intervenus, à leur tour, pour prêter main forte à leur concitoyen, le gérant de l'échoppe, qui a été blessé à la tête par un projectile. Un incident qui a attisé davantage les feux de la colère. Malgré les tentatives des badauds de calmer les esprits, les choses se sont aggravées quand de jeunes Marocains se sont pris à un résident subsaharien, l'accusant d'avoir lancé une pierre sur le restaurateur. On en vient encore une fois aux mains. D'un côté les habitants marocains et de l'autre les ressortissants subsahariens. Les premiers jets de pierre échangés, les premières victimes commencent à tomber. Un Camerounais est grièvement blessé à la tête, il est à terre et a besoin d'être évacué d'urgence. C'est à ce moment-là que Charles Paul Alphonse N'dour, un Sénégalais de 25 ans, tente de jouer au négociateur. Avec d'autres, il tente d'apaiser les tensions, mais il n'a pas eu le temps de finir ses mots. Attaqué par surprise, au milieu de la foule, par un objet tranchant au niveau de la gorge, ce coup lui sera fatal. Il s'écroule sous les yeux des riverains. Il avait obtenu sa carte de séjour en septembre 2013 et vivait dans ce quartier depuis quelques mois. Son décès déclenche des réactions hystériques parmi les confrères africains. Ils se sont formés en bande et ont sillonné les rues du quartier, appelant à venger leur compatriote, détériorant biens et propriétés sur le chemin et agressant les habitants marocains, pour certains à l'arme blanche. Selon des témoignages, une forte déto-

nation aurait été entendue. Il s'agirait d'une petite bonbonne de gaz qui aurait explosé. Les agresseurs l'auraient lancée sur un commerce pour provoquer un incendie. D'après des sources concordantes, le corps de la victime Paul Alphonse N'Dour a été retenu par les ressortissants subsahariens, refusant de le remettre aux agents de sécurité qui ont réussi à le récupérer. Une enquête est aussitôt ouverte par le Parquet général pour déterminer les circonstances de ce meurtre, neuf individus ont été arrêtés, dont trois ont été poursuivis dans le cadre de cette affaire. Bien que les Forces de l'ordre soient intervenues, la situation n'a pas été maîtrisée. Des poches de résistance persistent. Un bilan préliminaire évoque un mort, deux blessés graves, une dizaine de blessés, une trentaine de voitures détériorées, dont six appartenant à la Sûreté Nationale. La liste risque de s'allonger. Le lendemain de ces incidents sanglants, les ressortissants subsahariens, résidents de la ville du Détroit, comptaient faire entendre leurs voix et manifester leurs indignations. Ils décident, alors, de marcher dans les rues de Tanger. Une marche qui n'a pas été autorisée par les services de sécurité de la ville. Peu importe ! Ils y vont quand même avec la ferme intention de récupérer la dépouille de la victime, Paul Alphonse N'dour, à l'Hôpital Mohammed V. Dans les haut-parleurs, les responsables sécuritaires somment les marcheurs de s'arrêter et les dissuadent de continuer. Leurs appels restent lettre morte. Au niveau du quartier Val Fleuri, les Forces de l'ordre décident d'intercepter la marche. Des affrontements ont, alors, eu lieu. Les éléments d'intervention ont essuyé quelques jets de pierres et ont pourchassé les marcheurs, dispersés en groupe, jusqu'au centre-ville. Le 2 septembre, c'est à Rabat que des dizaines de Subsahariens de toutes nationalités ont manifesté devant les ambassades camerounaise, malienne, sénégalaise, guinéenne et nigériane. En réponse, leurs représentants diplomatiques ont tenu une réunion extraordinaire pour mettre la lumière sur la disparition d'un Guinéen et l'arrestation de près de 33 Subsahariens, dont 27 sont sur le point d'être expulsés par avion.

Le quartier Al Irfane est devenu, à leurs yeux, une zone de non-droit où sévissent tous types de trafics, tels que la vente illégale d'alcool, la drogue ou encore la prostitution.

Ces malheureux incidents ne sont qu'un triste épilogue d'un feuilleton débuté le 15 août 2014. Ce jour-là, les autorités locales ont mené des opérations d'expulsion. Des migrants clandestins avaient squatté, selon les dires des habitants du quartier Al Irfane, des appartements vides, situés dans des résidences économiques construites au début des années 2000 au sud-ouest de Tanger, appartenant à des Marocains résidant à l'étranger. Le squat était, au départ, une pratique bien marginale, mais avec l'arrivée des migrants clandestins et l'accroissement de leur nombre dans ce quartier, environ 2000 (un chiffre officieux estimé

FOCUS

par le tissu associatif), il est devenu une pratique courante. Plusieurs plaintes ont été déposées par les riverains pour le dénoncer et aussi pour déplorer l'état d'insécurité ambiant. Le quartier Al Irfane est devenu, à leurs yeux, une zone de non-droit où sévissent tous types de trafics, tels que la vente illégale d'alcool, la drogue ou encore la prostitution. *«Il n'est plus possible de mener une vie paisible dans ce quartier. Tous les loubards et autres criminels y ont élu domicile. Les bagarres entre dealers sont presque devenues des scènes quotidiennes. La nuit tombée, on craint pour nos femmes et nos enfants. Ils ne peuvent pas mettre le nez dehors au risque d'être agressés verbalement ou physiquement. La situation n'est plus tolérable. On ne vit pas dans la jungle. Ce pays a des règles et des lois qu'il faut respecter pour y résider. On ne peut pas tout faire passer parce qu'on est soi-disant un pays hospitalier, ouvert et tolérant»* regrette Kamal, enseignant, 50 ans.

Le tapage nocturne est aussi un autre problème de cohabitation relevé par les habitants du quartier Al Irfane. *«Je n'en peux plus. Je ne dors ni le jour ni la nuit. L'appartement mitoyen au mien est occupé par des Camerounais. Ils sont, sans exagération, une vingtaine à y vivre. Je rappelle que c'est un deux pièces-salon d'une superficie de 60 m2, mal insonorisé avec des murs de séparation d'une largeur d'une brique. Je peux vous dire que j'entends tout ce qu'ils disent. Eux, d'ailleurs, ils ne se gênent pas. Ils parlent à haute voix, mettent de la musique, font la fête, parfois jusque tard dans la nuit. Sans vous parler des odeurs de leur cuisine, fortes et désagréables, qui nous parviennent. J'ai été leur parler à plusieurs reprises. Vainement. Ils se contentent de hocher la tête et de me promettre de faire plus attention la prochaine fois. La dernière fois que j'ai été les voir, ils ont été menaçants. Depuis, je ne fais que subir, même pour vendre mon appartement, ce n'est plus possible. Les acheteurs ne courent pas les rues. Tout le monde connaît les problèmes de ce quartier»* déplore Abdelilah, 43 ans, commerçant. Les habitants d'Al Irfane rejettent l'étiquette raciste qui commence à coller à leur quartier. Tous sont d'accord pour dire que les événements, certes, sont tragiques, mais ont permis de tirer la sonnette d'alarme sur la question de l'intégration des migrants subsahariens. De leur côté, ces derniers ne cachent pas leur exacerbation quant aux agissements des voisins marocains à leur égard. Et beaucoup nient les accusations d'occupation illégale de biens d'autrui. *«Nous sommes victimes de réseaux bien organisés qui profitent de notre précarité pour nous soutirer de l'argent. Je n'ai pas squatté mais j'ai bien loué un appartement d'un intermédiaire qui a encaissé trois mois de loyer, soit 9000 DH, en plus d'un mois de garantie, avant de me remettre la clé et que je n'ai plus revu depuis. Il m'avait dit que le propriétaire, un résidant en Espagne, l'avait chargé de louer sa maison et qu'il avait une procuration en bonne et due forme. Comment j'aurais pu vérifier ? Et je n'avais pas les moyens d'aller me plaindre aux services de Police car ma carte de séjour a expiré et j'avais du mal à la renouveler sans reçu de loyer»*, explique Mamadou Aliou, Guinéen. Un autre de ses compatriotes trouve que c'est affligeant que les voisins marocains mettent tous les ressortissants subsahariens dans le même sac. *«Ils*

Les habitants de Boukhalef avaient manifesté en brandissant des pancartes sur lesquelles on pouvait lire : «Nous ne sommes pas racistes», mais ces derniers affirment pourtant «ne pas vouloir de noirs chez eux».

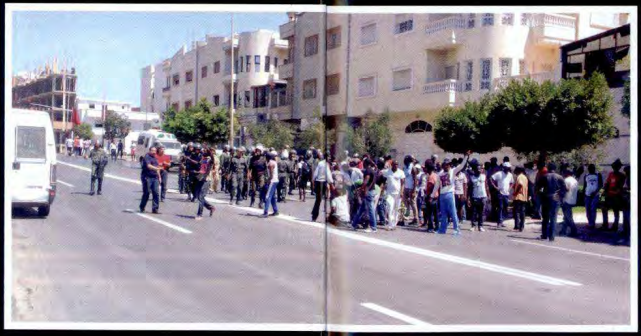

Repères

15 août

Les autorités locales ont mené des opérations d'expulsion. Des migrants clandestins avaient squatté des appartements vides appartenant à des Marocains résidant à l'étranger.

29 août

Une rixe banale se transforme en violents affrontements qui ont fait un mort, une vingtaine de blessés dont deux grièvement et beaucoup de dégâts matériels.

ne font aucune différence entre nous. Ils désignent Guinéens, Camerounais, Sénégalais, Maliens, Ivoiriens par des sobriquets racistes. Et, pour eux, nous sommes tous des «bznassas» (dealers), des maquereaux, prêts à tout pour gagner de l'argent. Pour le tapage nocturne, les enfants de mon voisin (un Marocain) font plus de bruit que toute ma tribu réunie. Je ne vais pas dire que mes compatriotes sont des anges. Il y a du bon et il y a du mauvais partout. Ce que je souhaite, c'est seulement de vivre dignement dans un pays qui a montré une réelle volonté de nous ouvrir ses portes», explique Abdoulaye, Malien, 26 ans. Il y a une année, le Conseil National des Droits de l'Homme avait dressé un tableau noir sur la situation des immigrés et des demandeurs d'asile et leurs conditions de vie déplorables au Maroc, dans son rapport intitulé «*Etrangers et droits de l'Homme au Maroc : Pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle*», publié en septembre 2013. En effet, cet organisme a révélé plusieurs violations des Droits des migrants, à commencer par les interpellations des réfugiés, les violences et mauvais traitements et le refoulement sans décision de justice... Après la publication de ce document, la réaction du Roi Mohammed VI n'a pas tardé à venir. Le lendemain, le Souverain a tenu une réunion de travail pour la mise en place d'une politique globale en matière d'immigration et a souligné la nécessité de procéder à la régularisation de la situation des immigrés subsahariens en matière de résidence et de travail, au même titre que les immigrés réguliers d'autres nationalités. Le sursaut du Royaume est survenu à la suite d'une série de dérapages et d'attaques l'année dernière, mais aussi à une pression internationale d'ONG, comme Médecins sans frontières et Human Rights Watch, qui ont publié des rapports très critiques sur la situation des migrants subsahariens au Maroc. Début août 2013, Toussaint-Alex Mianzoukouta, un Congolais professeur de français à Rabat, est décédé à Tanger, alors qu'il était en visite chez des amis, après avoir chuté d'un fourgon de Police. Quelques jours après, Ismaïla Faye, un ressortissant sénégalais, a été tué par un Marocain à la gare routière de Rabat dans un banal accrochage pour une place de bus. Reste que le quartier d'Al Irfane dans la banlieue de Boukhalef est le théâtre récurrent d'accidents mortels de ressortissants subsahariens. En décembre 2013, un Camerounais, Cédric, 18 ans, en situation irrégulière, aurait chuté d'un immeuble pendant une intervention policière. La mort de ce jeune homme a déclenché des heurts entre les Forces de l'ordre et plusieurs centaines de migrants exaspérés par les mauvais traitements dont ils disent être victimes. Car, quelques semaines plus tôt, c'est un Sénégalais qui avait perdu la vie dans des circonstances similaires et dans le même quartier. Les habitants de Boukhalef avaient, dès lors, manifesté, brandissant des pancartes sur lesquelles on pouvait lire : «*Nous ne sommes pas racistes*», mais ces derniers affirment pourtant «*ne pas vouloir de noirs chez eux*». Une équation difficile à résoudre. ■ **BEL**

30 août

Une marche de protestation pour récupérer la dépouille du jeune Sénégalais, Paul Alphonse N'dour, mort dans les incidents a été dispersée. Les Forces de l'ordre ont procédé à une trentaine d'arrestation.

2 septembre

Des dizaines de Subsahariens de toutes nationalités ont manifesté à Rabat devant les ambassades camerounaise, malienne, sénégalaise, guinéenne et nigériane.

Marrakech abrite le 2ème Forum mondial des Droits de l'Homme en novembre

par: APA publié le : 04/09/2014 à 11:48 UTC 153 vues Dans: Politique

Le 2ème Forum mondial des Droits de l'Homme aura lieu du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech avec la participation de plus de 5.000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux.

Placé sous le thème « droits de l'enfant », cet évènement de très grande envergure offrira une plateforme pour discuter de plusieurs questions ayant trait notamment aux processus d'univesalisation des droits de l'Homme et des convergences et antagonismes entre démocratie et droits de l'Homme.

Les nouvelles questions relatives aux droitsde l'Homme seront également explorées, par mi lesquelles on citera le droit d'ingérence humanitaire, ainsi que la protection de la vie privée et des données personnelles.

Des forums thématiques qui seront organisés et gérés par les acteurs de la société civile se tiendront. Les principales conclusions de ces forums seront présentées lors d'une conférence finale qui regroupera société civile, représentants du système international de protection de droits de l'Homme de l'ONU et les ONG internationales.

Le Forum mondial des Droits de l'Homme (FMDH) est une reconnaissance internationale des réalisations du Royaume dans ce domaine et de la vitalité des institutions nationales et des organisations de la société civile oeuvrant dans le domaine des droits de l'Homme, a souligné le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, dans une déclaration en marge du 1er séminaire international préparatoire du FMDH.

Après avoir indiqué la nécessité de mobiliser toutes les composantes de la société marocaine (pouvoirs publics, départements concernés, tissu associatif et organisations des Droits de l'Homme) pour la réussite de cet événement, El Yazami a fait savoir que la tenue de réunions et séminaires préparatoires vise essentiellement à jeter les passerelles et à connecter le mouvement associatif et les organisations des Droits de l'Homme marocains avec leur homologue de par le monde.

Le 1er Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) avait eu lieu en 2013 au Brésil. La deuxième édition qui se tiendra à Marrakech sera suivie par une troisième en Argentine et une quatrième en Colombie.

http://fr.starafrica.com/actualites/marrakech-abrite-le-2eme-forum-mondial-des-droits-de-lhomme-en-novembre.html

Meurtre d'un Sénégalais: Une fois de plus ce sont les victimes qui sont punies, selon la "justice" marocaine.

Migrations : Après les affrontements sanglants, 27 subsahariens de Tanger devraient être expulsés

Par Julie Chaudier 2/9/2014

Après les affrontements sanglants, 27 subsahariens de Tanger devraient être expulsés35 Subsahariens ont été arrêtés depuis les manifestations de dimanche à Tanger en réaction à l'assassinat de Charles Ndour dans le quartier de Boukhalef vendredi 29 août. 8 sont en prison et 27 dans un bus devant l'aéroport de Casablanca pour être expulsés.
Après les affrontements entre Marocains et Subsahariens qui ont fait un mort et plusieurs blessés à Tanger, la police marocaine a arrêté plusieurs migrants dont certains devraient être rapatriés dans leur pays. Selon des sources espagnoles, les forces de l'ordre du royaume ont procédé à l'arrestation de ces migrants, dans la nuit de lundi.
Pour le moment, aucune source officielle marocaine n'a confirmé l'information, contrairement à deux ONG qui soutiennent les migrants et des sources du Conseil national des droits de l'homme.

Arrestation, jugement, expulsion
Selon un ressortissant camerounais cité par EFE, onze Camerounais, huit Sénégalais et des migrants d'autres pays font partie des subsahariens arrêtés. En tout 35 personnes ont été arrêtées suite aux manifestations de Subsahariens à Tanger après le meurtre du Sénégalais Charles Ndour, vendredi soir, à Boukhalef.
« Nous n'avons pas été arrêtés pendant la manifestation, mais hier, dans la rue, en ville. Nous avons expliqué que nous n'étions pas présents lors de la manifestation, mais ils nous ont présentés au juge. Nous avons été condamnés à 1 mois de prison avec sursis et 1 000 dirhams d'amende, hier. On pensait donc que l'on était libre, mais 8 d'entre nous sont allés en prison, et les 27 autres ont été remis en cellule, menottes aux poignets. On a été embarqué dans en bus en direction de l'aéroport de Casablanca pour nous expulser », nous raconte Hicham*, l'un d'entre eux. Selon nos dernières informations le bus, arrivé à 4h du matin, était encore devant le terminal 3 de l'aéroport Mohammed V, en fin de matinée.

Mobilisation des associations
« Nous serions déjà à l'intérieur de l'aéroport si nous ne nous étions pas opposés aux policiers », assure Hicham. A Boukhalef, sa fille de 8 mois et sa femme l'attendent. « Parmi les personnes retenues dans le bus, il y a Arona, un militant actif de l'association ARMID [Association Rencontre Méditerranéenne pour l'Immigration et le Développement, ndlr] qui est en situation régulière. Apparemment aucune procédure n'a été respectée », détaille Hicham Rachidi, secrétaire général du GADEM, groupement associatif pour la défense des droits des migrants.

http://solidmar.blogspot.com/

Le milieu associatif de défense des droits des migrants se mobilise actuellement pour empêcher leur expulsion. « Nos avocats sont en train de s'organiser pour déposer en urgence un recours au tribunal administratif », indique Hicham Rachidi. « Je sais que le Conseil régional des droits de l'homme est sur place également, mais ils n'ont pas l'autorisation de les approcher », ajoute Helena Maleno, membre de l'association Caminando Fronteras à Tanger. « J'ai soulevé le cas de ces hommes lors de la réunion avec le ministère des MRE et des Affaires de la migration, ce matin, indique Stéphane Julinet, membre du Gadem, mais j'ai obtenu pour toute réponse « on fait ce qu'on peut, on va s'en occuper ».

LE COMITÉ ONUSIEN DES DROITS DE L'ENFANT REND HOMMAGE AU MAROC

Genève – Le Comité des droits de l'enfant des Nations unies a rendu, mercredi, hommage au Maroc pour sa "dynamique réformatrice" et ses efforts pour l'harmonisation des législations nationales avec les normes internationales.

Au cours de l'examen à Genève des 3e et 4e rapports périodiques du Royaume sur la mise en œuvre de la Convention des droits de l'enfance, les experts du comité se sont félicités de la portée très significative des réformes initiées ces dernières années en matière de protection des droits de l'enfant. Ils ont cité la Constitution de 2011, les amendements apportés au Code pénal et à la loi sur la nationalité, le renforcement des attributions du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ainsi que les mesures visant la mise à niveau de l'arsenal juridique, dont le relèvement à 18 ans de l'âge de mariage.

A l'occasion du débat interactif avec le comité onusien, l'Observatoire nationale des droits de l'enfant (ONDE) a lancé un appel pour un soutien accru à la société civile pour lui permettre de contribuer efficacement à la préparation de l'agenda de développement post-2015.

L'Observatoire a également salué les efforts déployés par le Royaume en vue de promouvoir l'action des ONG en faveur des immigrés, soulignant que le Maroc encourage la création d'un tissu associatif oeuvrant à la protection et le suivi de la situation des enfants migrants.

Dans une déclaration présentée à cette occasion, l'ONDE affirme exercer son rôle d'observation et d'amélioration des droits de l'enfant dans la région du Sahara marocain à l'instar des autres régions du Royaume. "Les enfants dans les provinces du sud bénéficient pleinement de leurs droits", assure l'instance, relevant qu'une partie de ses enfants enclavés dans les camps de Tindouf endurent des conditions de vie lamentables et sont privés de leurs droits élémentaires consacrés par les conventions internationales.

Il a également fait part de sa "vive préoccupation" face au recrutement et à l'enrôlement des enfants des camps au sein de groupes terroristes, "un phénomène qui risque de prendre des dimensions autrement plus dramatiques et plus graves". **Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** a, de son côté, appelé à la mise en place d'un mécanisme de recours en faveur des enfants victimes de violations, et la mise en œuvre de ses recommandations formulées dans son rapport sur "la situation des centres de sauvegarde".

Il a en outre mis l'accent sur la nécessité d'un soutien accru aux associations et ONG agissant dans le domaine des droits de l'enfant, ainsi que sur la mise en œuvre effective de la Politique publique intégrée de protection de l'enfance, récemment élaborée.

http://thm-online.ma/news/?p=3438

Le CNDH, dont une délégation prend part à l'examen des rapports périodiques du Maroc devant le comité des droits de l'enfance, a également plaidé pour l'intégration de la dimension protection des enfants et de leurs droits dans les politiques sectorielles et locales.

Concernant les mineurs délinquants, l'institution recommande principalement l'interdiction du placement, même provisoire et quelle que soit la nature de l'infraction, d'un mineur de moins de quinze ans révolus dans un centre de sauvegarde, ainsi que l'urgence de créer un mécanisme de recours indépendant, accessible aisément et sans discrimination aucune Il s'est d'autre part engagé à apporter son expertise pour faire aboutir le processus de suivi de la mise en œuvre des observations finales du comité et de ses recommandations pertinentes relatives aux droits de l'enfant.

Les discussions du comité devraient porter, jeudi, sur le rapport préliminaire du Royaume relatif à l'application du protocole facultatif à la convention des droits de l'enfant concernant l'implication d'enfants dans les conflits armés, ainsi que sur le rapport sur l'application du protocole facultatif relatif à la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie les mettant en scène.

Outre Mme Bassima Hakkaoui, la délégation marocaine est composée du délégué ministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, et des représentants des départements gouvernementaux chargés de l'enfance.